الأمم المتحدة S/PV.5881

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٨١**

الأربعاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد سولر توريوس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ مينه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام (S/2008/258)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-32352 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام (S/2008/258)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وإكوادور وأوروغواي وأوغندا وأيسلندا والبرازيل وبنن وبيرو وجامايكا وسري لانكا وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وكازاخستان وكندا والكونغو وكينيا وليختنشتاين وليسوتو والمكسيك وملاوي والنمسا ونيجيريا وهندوراس وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة هانيلور هوب، المديرة ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة هوب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2008/258، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة هانيلور هوب، المديرة ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

أعطي الكلمة للسيدة هانيلور هوب.

السيدة هوب (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، الوارد في الوثيقة S/2008/258، والذي يقدم عملا بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في الوثيقة S/PRST/2007/24 أن يقدم على أساس مرة كل سنتين، ابتداء من عام ٢٠٠٨، تقريرا يتضمن تحليله وملاحظاته وتوصياته بشأن المسألة، فضلا عن ملاحظاته بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن المناقشة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم تبرز مرة أخرى الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة، التي تشمل معظم المسائل المدرجة في جدول أعماله، سواء كانت الصراعات المسلحة المستمرة في مختلف أجزاء العالم، أو الأطفال في الصراعات المسلحة، أو الإرهاب، أو الاتجار بالمخدرات، أو المسائل عبر الحدود، أو الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، أو غيرها. ولا نغالي في التأكيد على التهديد الذي يمثله للسلام والأمن الدوليين الاتجار المنفلت بالأسلحة الصغيرة وتراكمها المفرط وانتشارها.

وشهدنا جميعا كيفية استخدام تلك الأسلحة للتشويه والقتل، والنهب والاغتصاب، وزرع الخوف وعدم الأمن، وإعاقة تقديم المساعدة الإنسانية، وأخذ المجتمعات رهائن، وتدمير النسيج الاجتماعي لبلدان بأسرها، وكيفية إعاقة التكديس المفرط لهذه الأسلحة وسوء استخدامها للاستقرار والتنمية بكل الطرق التي يمكن تخيلها.

ويناقش التقرير الجوانب المختلفة لمسألة الأسلحة الصغيرة، بتركيز على التأثير السلبي الذي تحدثه الأسلحة الصغيرة غير المشروعة على الأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مناطق الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع. كما يحلل التقرير الأدوات العالمية ذات الأهمية في كبح الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة.

وفي تناول مسألة الأسلحة الصغيرة، يولي التقرير تركيزا خاصا لإقامة تعاون قوي وتقديم المساعدة بين السلطات الوطنية؛ وتعزيز عمليات التلاحم بين الهيئات المختلفة المشاركة في المسألة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والجمعية العامة ولجنة بناء السلام؛ واستكشاف الإمكانيات لزيادة تحسين رصد عمليات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن؛ وتطوير أشكال توحيد شهادات المستعمل النهائي؛ واسترعاء الاهتمام العاجل إلى تدمير فائض مخزونات الذخائر وإلى إدارة المخزونات؛ وتشجيع وضع أهداف يمكن قياسها لتخفيض أعمال العنف المسلح؛ وبناء قدرات الدول التي تحتاج إلى بناء قدراتها.

يشدد التقرير على أهمية تنمية تبادل الآراء عمليا بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة على مناطق الأزمات والصراعات. وفي هذا الصدد، يرى الأمين العام أنه مما يبشر بالخير أن مجلس الأمن طلب تقديم تقرير عن المسألة كل سنتين على غرار دورة السنتين المتبعة في الاجتماعات المعقودة في إطار برنامج العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، يلفت التقرير الانتباه إلى أنه من شأن وضع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أصبح يتيح للدول إمكانية الإبلاغ عن منظومات الدفاع الجوي المحمولة والأسلحة الصغيرة، أن يفيد مجلس الأمن والجهود المبذولة في إطار برنامج العمل.

وأخيرا، يقدم التقرير ما مجموعه ١٣ توصية تتعلق بالآثار السلبية للأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وتتوجه ست من التوصيات مباشرة إلى مجلس الأمن، الذي قد يود النظر فيها، عندما يرى ذلك مناسبا. وأولى هذه التوصيات تتعلق بتعزيز التعاون بين أفرقة المجلس المعنية برصد الجزاءات وبعثات حفظ السلام والدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتتعلق التوصية الثانية بتعزيز أوجه التآزر بين جهود المجلس في مجال حظر توريد الأسلحة والجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والتوصية الثالثة تتعلق بتشجيع الدول وبعثات حفظ السلام على استخدام الصك الدولي الجديد لتعقب الأسلحة الصغيرة ونظام الإنتربول العالمي لاتصالات الشرطة. وتتعلق الرابعة بزيادة تطبيق ممارسة المجلس المتمثلة في ربط الاستثناءات من حظر توريد الأسلحة بإصلاح قطاع الأمن. وتتعلق التوصية الأخيرة، الموجهة إلى مجلس الأمن مباشرة،بتشجيعه الدول على أن تعزز جهودها الرامية إلى التصديق على شهادات المستخدمين النهائيين وتوحيدها.

والجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن تشجع الأمين العام على مواجهة التحديات التي تفرضها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في سياق المسائل قيد النظر في المجلس. ويلتزم الأمين العام، من جانبه، بزيادة

تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز إجراءاتها بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، حدد الأمين العام إحياء آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة بوصفها إحدى أولوياته في ميدان نزع السلاح هذا العام.

وآمل أن يكون هذا التقرير مفيدا للمجلس وأن يعمل على تيسير مواصلة نظر المجلس في مسألة الأسلحة الصغيرة. كما آمل أن تزيد جلسة اليوم من تصميم الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذها لبرنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بوجوب أن تقتصر بياناتهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق لا تتجاوز خمس دقائق – بغية تمكين المجلس من إنجاز أعماله على وجه السرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان وجيز في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلادي بتنظيم هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن حول الأسلحة الصغيرة، وهي الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٦، التي تجرى بشأن موضوع له هذه الأهمية الرئيسية، وأشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة.

إن هذه المسألة، كما ندرك جميعا، هي في صميم ولاية مجلس الأمن، حيث أن الجهود المبذولة لاحتواء الانتشار المنفلت للأسلحة الخفيفة تعتبر اليوم أمرا أساسيا لمنع نشوب الصراعات وصون السلام والأمن الدوليين.

وعليه، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيدة هانيلور هوب على عرضها الشامل لتقرير الأمين العام.

تعد مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة إحدى أكثر المهام تعقيدا، ومن ثم فهي من أكثرها صعوبة لأن الحاجة إلى إنقاذ الأرواح البشرية، والحفاظ على السلامة الإقليمية واستقرار البلدان، ووضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ودعم الجهود المبذولة من أجل التنمية، تجعلها تتناقض مع المصالح الاقتصادية والتجارية.

ويُظهر تقرير الأمين العام بجلاء أن الصراع بين التنمية وانتشار الأسلحة الصغيرة ليس وهما حيث أن الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبطان ارتباطا وثيقا.

وفي مواجهة هذا الوضع، يجب تصعيد الجهود المبذولة لتعزيز الإطار القانوني والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، وضعت الأمم المتحدة برنامجا للعمل المستدام يساهم في نشر وعي أفضل بحجم ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة وتنظيم أفضل للمبادرات المصممة للتصدي لها.

وهنا، يمكننا أن نذكر، في جملة أمور، بدء سريان البروتوكول المعني بالأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو؛ واعتماد برنامج عمل في عام ٢٠٠١ والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة وتعقبها؛ والتقييم المنتظم لعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن.

ومع ذلك، فقد تبين أن هذه الجهود لم تعد كافية لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة، الذي يتسبب يوميا في سقوط الضحايا، ولا سيما بين السكان المدنيين ناهيك عن وضع حد له.

ولذلك، نحث الأمم المتحدة على تكثيف جهودها المبذولة في هذا المجال بالتشديد، بصفة خاصة، على الإجراءات المتضافرة والتماسك والتنسيق، كما يرد

في الملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي قدمها الأمين العام.

ويبدو لنا أيضا أنه من المهم أن نسلط الضوء على الجانب دون الإقليمي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بالنظر إلى اقتناعنا بأن جميع الصراعات تنطوي على احتمال تحولها إلى مواجهات دون إقليمية.

وقد أنشأت منطقة غرب أفريقيا، التي تدفع ثمنا باهظا نتيجة للآثار المدمرة للأسلحة الصغيرة، إطارا قانونيا ومؤسسيا لمكافحة هذه الآفة بشكل أفضل، وأطلقت برنامجا لجمع المخزونات الفائضة من الأسلحة الصغيرة وتدميرها.

ويجب على الأمم المتحدة، وبالتحديد مجلس الأمن، أن تدعم هذا النوع من الجهود. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تولي هياكل مجلس الأمن وبعثاته أهمية أكبر لهذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو ما تم التشديد عليه عن حق في المناقشة التي جرت في ١٦ نيسان/أبريل في مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضطلع المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وممثلو الأمين العام بدور هام في الميدان، عن طريق تقديم الدعم والمساعدة للجهود المبذولة.

وقد انضمت بوركينا فاسو إلى الإعلان المتعلق بالموقف الأفريقي الموحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، الذي اعتمد في باماكو في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأنشأت أيضا سلطة عليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها، كما شكلت لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. وعملت على تعزيز تشريعاتها الوطنية وتكييفها مع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يشدد على المتطلبات التالية التي نعتقد أنه لا غنى عنها من أجل المكافحة الفعالة لانتشار الأسلحة الخفيفة. أولا، يجب تعزيز الإطار القانوني الدولي عن طريق اعتماد صك دولي ملزم قانونا، بشأن موضوع تعقب ووسم الأسلحة الصغيرة، الذي قد يشمل أيضا أحكاما بشأن أعمال السمسرة. ثانيا، يجب تعزيز القدرات القطرية، ولا سيما في مجال مراقبة الحدود. ثالثا، يجب تدمير كل المخزونات الفائضة. رابعا، يجب تعزيز التعاون الدولي وتآزر الإجراءات القائمة بين جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، والمنظمة العالمية للجمارك، ضمن منظمات أخرى. أخيرا، يجب أن يفرض مجلس الأمن حظرا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن يتوخى المزيد من اليقظة عند التحقق من شهادات المستخدمين النهائيين.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، هذه المناقشة هي آخر جلسة علنية لمجلس الأمن تحت رئاسة جنوب أفريقيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بالإشادة بقيادتكم وإدارتكم النيرة للمجلس. أنتم ممثل جدير بالاحترام لبلد له قيم أخلاقية سامية؛ وهو البلد الوحيد الذي قام بتفكيك ترسانته النووية بالكامل، وهي دولة تُحترم في أفريقيا والعالم أجمع.

بالنسبة إلى كوستاريكا، المشاركة في مناقشة لأية مسألة تتعلق بتخفيض الأسلحة، أيا كانت هذه المسائل، هو التزام أخلاقي. وعلى مدى ستين عاما الآن جعل بلدي من نزع السلاح قضية وطنية وأولوية من أولويات سياستنا الخارجية.

ومع ذلك، ما زالت الأسلحة الصغيرة تعرض أمن مجتمعاتنا للخطر. فلقد كانت ولا تزال هذه الأسلحة أدوات

للحرب في البلدان المجاورة وهي سلع لتجارة غير مشروعة يمارسها تجار الموت. ولهذا نحن ندعم بنشاط العمل الذي يقوم به هذا المجلس في مجال الأسلحة الصغيرة منذ عام ١٩٩٩. ومع ذلك، قليل من جوانب عملية التحضر هي التي واجهت هذا الكم من العراقيل مثل ما واجهه تنظيم تجارة الأسلحة. التقدم فيه بطئ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك. وكما حدث في ويلات أخرى للبشرية، مثل تغير المناخ، فإن الربح هو حافز غير منطقي وهو أكثر قوة بكثير من المنطق لدى البشر.

في كل يوم يوجد المزيد من المنشآت الصناعية في المزيد من البلدان والتي تُكرس لإنتاج الأسلحة. وفي كل يوم يمر يمثل الاتجار غير المشروع نسبة أكبر من تجارة الأسلحة. وفي كل عام نجد أن الأسلحة الصغيرة والذخيرة المصنعة والمباعة تكفي لقتل أكثر من ضعف أعداد كل البشر.

ولهذا نرحب بالعمل الذي يقوم به هذا المجلس. وتوجد حول هذه الطاولة اليوم على الأقل سبع دول من بين أكبر مصنعي الأسلحة الصغيرة في العالم. وعند النظر إلى الترشيحات المقدمة، فقد يكون لدينا في العام المقبل تسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة الأسلحة الصغيرة. لا يوجد منتدى حكومي دولي آخر يجمع كل هذه السلطة ولا كل هذا العدد الكبير من الصكوك مثل هذا المجلس. المسألة هي مجرد مسألة إرادة سياسية.

في السنوات التسع التي مرت على قرار مجلس الأمن بمعالجة هذه القضية، أصدر المجتمع الدولي صكوكا هامة. ولعل أهم صك منها هو برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي اعتُمد عام ٢٠٠١. ولكن، وكما يشير الأمين العام في تقريره، لم ينجم عن ذلك الإطار كل ما يلزم من إجراءات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، من أجل تحويله إلى أداة أكثر نفعا. وبعد العملية الشاقة لاعتماد صك دولي بهذا الطابع والنطاق، ما زلنا بحاجة إلى التغلب على عقبات جسيمة، وكما برهنت على ذلك الاجتماعات التي تعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل ومؤتمره الاستعراضي.

ويشير الأمين العام في الواقع إلى أن واحدا من أسباب عدم إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل هو أنه ليس ملزما. وقد يكون ذلك هو العائق الأساسي. إن القواعد في هذا المجال ليست ملزمة للدول وهي لن تصبح أبدا أي شيء أكثر من مجرد إعلانات مبادئ.

وأود أن أخرج عن الموضوع قيد النقاش لكي أنظر في عملية موازية يعمل فيها بعض أعضاء المجلس، والتي تسعى إلى فتح فرصة للعمل على صكوك ملزمة تتعلق بالأسلحة. إنني أشير هنا إلى فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام ليدرس جدوى صك ملزم لتنظيم تجارة الأسلحة.

لقد جاءت هذه المبادرة في عام ١٩٩٥ عندما قامت مجموعة من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام، بقيادة رئيس كوستاريكا، بإطلاق فكرة وضع مدونة سلوك دولية. واحتضنت تلك الفكرة المملكة المتحدة وعدد كبير من البلدان الأخرى والمنظمات غير الحكومية، والتي حولتها إلى قرار للجمعية العامة في دورتها الستين. ونأمل مع مرور الزمن وتكثيف مساعينا جميعا ممن يؤمنون بضرورة التنظيم الفعال لتجارة الأسلحة أن ننجح في جعل الصكوك الدولية ملزمة في هذا المجال.

وأود لمجرد وهلة أن أركز على تقرير الأمين العام. تتفق كوستاريكا على إعطاء الأولوية لتنشيط تنسيق أعمال هذه المنظمة بشأن الأسلحة الصغيرة ولتعزيز تبادل المعلومات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن احتواء التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى مناطق الأزمات والصراعات.

ونحن ممتنون أيضا للدعم وللتوصيات الواردة في التقرير، التي نعتبر ثلاث توصيات منها هي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. أولا، يجب إدراج مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ولايات وتقارير البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام وبناء السلام. وثانيا، يجب في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعزيز العنصر المتعلق بنزع السلاح وتدمير مخزونات الأسلحة. وثالثا، يجب تنشيط آليات الرصد وفرض جزاءات من مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بعمليات حظر الأسلحة.

هذه مسؤوليات واضحة على عاتق المجلس، والتي يود وفد بلادي أن يسهم فيها.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة. وأشكر كذلك السيدة هانا لوري هوبي، المديرة ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح.

إن انشغال مجلس الأمن للسنة الثامنة على التوالي بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يوضح مدى الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة، بالنظر إلى علاقتها بالأمن والسلم والاستقرار، حيث يسهم انتشارها في تأجيج الصراعات وتؤثر سلبا على التنمية في مختلف مناطق العالم وخاصة في قارتنا الأفريقية، حيث قدرت دراسة مؤخرا أن التكلفة السنوية للتراعات المسلحة في أفريقيا تتجاوز ١٨ بليون دولار، وهي تكلفة كبيرة بالنسبة لقارتنا.

ويساورنا بالغ القلق لاستمرار إنتاج أعداد هائلة من الأسلحة الصغيرة سنويا، فوفق تقرير الأمين العام هناك أكثر من ١ ٠٠٠ شركة تنتج هذه الأسلحة في أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة ويقدر عدد الأسلحة الصغيرة المنتجة سنويا بحوالي ٧,٥ مليون قطعة سلاح. هذا العدد في تقديرنا يفوق احتياجات الدول من هذه الأسلحة للأغراض المشروعة، ويجعلنا نتساءل عن مصير الفائض من هذه الأسلحة، ومسؤولية الدول المنتجة لهذه الأسلحة فيما يتعلق بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

إن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له إيجابيات كثيرة، لعل أهمها الحد من الصراعات المسلحة، والحد من قدرة الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة على العمل، وهي كلها عوامل تسهم في تثبيت أسس الاستقرار، خاصة في العالم النامي. والمسألة، كما قال السيد ممثل كوستاريكا، هي مسألة إرادة سياسية من قبل الدولة قبل أي شيء آخر.

وفي الوقت الذي نثني على اهتمام مجلس الأمن بمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار ولايته المتعلقة بصون الأمن والسلام الدوليين، فإنه من الضروري أن نُذكر أنفسنا بأن المشكلة ذات أبعاد أوسع من ولاية مجلس الأمن، وتتطلب تعزيز الآليات القائمة المختصة بهذه المسألة، وتضافر الجهود بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وبشكل خاص الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، كما جاء في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، فضلاً عن تعاون وتكاتف كل الدول الأعضاء لمعالجتها.

وترى ليبيا أن نجاح دور الأمم المتحدة في التصدي لمخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط بتحقيق التوافق حول سبل تعزيز مراجعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، الذي أقرته الجمعية العامة حينذاك بتوافق الآراء، والذي يتضمن العديد من الإجراءات الهامة في هذا الشأن، ويستند إلى عدد من المبادئ التي تمنحه الشرعية والقبول، مثل احترام حق الدول في الدفاع عن النفس، وحق تقرير المصير للشعوب كافة، وحق الشعوب المحتلة في

المقاومة. وعليه، يتعين علينا جميعاً التعاون وإبداء الإرادة اللازمة من أجل إنجاح مؤتمر مراجعة تنفيذ برنامج العمل المقرر عقده في تموز/يوليه من هذه السنة.

وتؤيد ليبيا كل مبادرة لاستحداث آلية لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي هذا الصدد، ترحب ليبيا باعتماد الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لصك دولي في هذا الشأن. ورغم الطابع غير الملزم قانوناً لذلك الصك، يحدونا الأمل في أن تلتزم الدول الأعضاء بالتنفيذ التام لأحكامه. ونعتقد أن التعاون بين البلدان في مجال تعقب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة سيكون عاملاً حيوياً من أجل إحراز النجاح.

ولقد حرصت بلادي على تطبيق المعايير الدولية بشأن ممارسات الوسم الوطنية المتصلة بعلامات الوسم المستخدمة لتبيان بلد الصنع أو بلد الاستيراد. وتقوم الجهات المختصة بإجراءات رقابية صارمة ومنظمة تخضع لتشريعات وقوانين حول تداول الأسلحة والذخائر داخل الجهات الرسمية المصرح لها بحمل السلاح، وذلك مساهمة منها في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وعلى المستوى الإقليمي يجري التنسيق بصورة جيدة بين الدول العربية من خلال الاجتماعات الدورية لنقاط الاتصال المسؤولة عن رصد ومتابعة تحركات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك لتبادل الخبرات وتقييم التطورات الإقليمية والدولية في هذا المجال. كما يتم تزويد أمانة الجامعة العربية من قبل الدول الأعضاء فيها، من حين إلى آخر، بنصوص القوانين والنظم والتشريعات المنظمة لتجارة الأسلحة الصغيرة.

وأخيراً يود وفد بلادي توصية الأمين العام الأولى التي تدعو الدول إلى تعزيز جهودها لجمع وحفظ وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إذ أن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة جهد جماعي يعتمد، كما أسلفنا، على تعاون الدول، ونرى من الأهمية البالغة التأكيد على أهمية التنسيق المتواصل بين الدول على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية.

وختاماً، فإن وفد بلادي يحدوه الأمل بأن يحافظ المجتمع الدولي على الأولويات الدولية في مجال نزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للتراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن، وأهنئكم وجنوب أفريقيا على ما أبديتموه من حس قيادي في توجيه أعمال المجلس لهذا الشهر. وأشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2008/258)، والمديرة على عرضها للتقرير.

وفييت نام على اقتناع بأن نزع السلاح العام والكامل يشكل ضمانا راسخا للسلم والأمن العالميين، وبأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول وتأجيج الاضطرابات العنيفة وزياداتها، وبخاصة الجريمة عبر الوطنية والحروب الأهلية، التي يتسبب كل منها في معاناة جمة لبني البشر. ولهذا، تدرك فييت نام الحاجة إلى أن يعزز المجتمع الدولي التعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

وأود أن أؤكد من جديد دعم فييت نام لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتبين

الاستعراضات الأخيرة أن البلدان في مختلف بقاع العالم بذلت جهودا كبيرة أدت إلى تعزيز الوعي بضرورة المراقبة الفعالة لهذه الأنشطة غير المشروعة وإنشاء آليات لدعم تنفيذ برنامج العمل هذا.

وحيث أنه مازال هناك عمل كثير في سياق النزاعات الطويلة الأمد العديدة وتعاظم التهديدات الناشئة عن الجرائم عبر الوطنية والإرهاب، لا بد من دعم الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدورها المركزي في تعزيز وإدامة التعاون الدولي. ونتشاطر رأي الأمين العام القائل بأن التنسيق داخل الأمم المتحدة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة يمكن أن يستفيد من مزيد من التحسينات. ونتطلع إلى دراسة مقترحات محددة لتحقيق هذه الغاية، بما فيها تلك الرامية إلى تعزيز تبادل الأراء بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

ونشيد بالأمين العام لشمول تقريره، ونرى أن التوصيات الواردة فيه، فيما يتصل بمجموعة واسعة من أنشطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول الأعضاء، تستحق وتقتضي النظر الدقيق. وتؤكد فييت نام من جديد رأيها بأن عمليات إنشاء بعثات حفظ السلام ونشرها وتمديدها وتوسيع نطاق ولاياتها يجب أن تتم بموافقة الأطراف المعنية جميعها؛ وأن تحترم استقلال الدول، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ ويجب النظر فيها على أساس كل حالة على حدة.

وتؤيد فييت نام دور مجلس الأمن في إدراج وظائف الأمم المتحدة المتعلقة برصد حالات حظر توريد الأسلحة في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو المحدد في التوصية ٥. غير أننا نرى أن من الضروري زيادة دراسة إمكانية وضع مؤشرات كمية في مجال الأسلحة الصغيرة، بغرض استخدامها أساساً لوضع أهداف يمكن قياسها، وتحديد عام ٢٠١٥ موعداً نهائياً للانتهاء من هذه الأعمال، كما يرد في التوصية ٢. وكشفت المناقشات التي جرت في إطار الجمعية العامة والمجلس خلال السنوات الأخيرة عن أنه ما زالت هناك آراء مختلفة فيما بين الدول الأعضاء، وأنه من غير المحتمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر.

إننا نتفق مع رأي الأمين العام أن الدول الأعضاء ما فتئت هي العامل المركزي في توفير الأمن وأن هذا هو حقها السيادي ومسؤوليتها. وما زال إنتاج واستيراد والاحتفاظ بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص، والأسلحة التقليدية بشكل عام لأغراض الدفاع والأمن الوطنيين، يمثل حقا مشروعا لكل دولة ذات سيادة، ومعترف به في الاتفاقيات الدولية. والتعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع وقوعها في أيدي أعضاء عصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين أمر ضروري، ولكن يجب أن يكون وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يجوز أن يمس الحق المشروع للدول.

إن فييت نام ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومنذ تقديم تقريرها بشأن تنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠٠٦، ما برحت فييت نام تتخذ مختلف الخطوات، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وحتى الآن لم يكتشف أي حادث للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من فييت نام أو إليها، وانخفض عدد القضايا الجنائية التي استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الحد الأدنى. وقد تم تأمين سلامة السكان، والأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة التي يجري إنتاجها محليا تتم إدارتها ووسمها بدقة، وفقا للقواعد التي تقررها الحكومة.

إننا نتعهد بمواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء بغية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

السيد سولر توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه المناقشة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة.

وفي عالم يواجه مشاكل انعدام الأمن والجوع والمرض، تمثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عوامل مباشرة لا تفتقر لزيادة الموقف سوءاً. وعندما نسمع عن ''الأسلحة الصغيرة''، فإن المصطلح يقلل دونما إدراك من التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة. إن الأسلحة المحمولة، من المسدسات وحتى الألغام المضادة للأفراد، تسبب ما بين ٦٠ إلى ٩٠ في المائة من الوفيات التي تقع في مناطق الصراع. وجزء كبير من الخسائر في الأرواح يتحمله الأطفال وغير المقاتلين. وكثير من غير هؤلاء يُقتَلعون من منازلهم وأراضيهم.

وأينما نظرنا، سنرى أن العواقب الناجمة عن الأسلحة الصغيرة أكثر تدميرا وأشد فتكا من نظم الأسلحة الأخرى. ولهذا السبب، فقد وُصفت بأنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. إن النقص في المعلومات الموثوق بها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار المشروع بالأسلحة الصغيرة، يمثل تحديا هاما للحد من عواقبها المهلكة. ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة، فإننا نعرف الإحصاءات عن الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية وعن عمليات نقلها أكثر مما نعرف عن الأسلحة الصغيرة.

إن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لهذه المشكلة تفوق بدون شك الفوائد الاقتصادية لإنتاج وبيع هذه الأسلحة التي تجنيها البلدان المشاركة في هذه الصناعة. والموارد المستخدمة للتخفيف من الآثار الضارة للأسلحة الصغيرة تستهلك الدخول الشحيحة، التي كان يمكن تخصيصها لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إنه أمر مناسب ويأتي في حينه أن يتصدى مجلس الأمن للمقتضيات الأخلاقية لهذا الوضع، ولكي نضع حدا لهذه الآفة الفتاكة. وهناك مبادرات مختلفة يمكن النظر فيها.

أولا وقبل كل شيء، يقدم الأمين العام في التقرير المعروض علينا (S/2008/258)، عدة توصيات تتصل بعمل وولاية مجلس الأمن اتصالا مباشراً. ويستطيع المجلس أن ينشئ فريقا عاملا مخصصا لدراسة تلك التوصيات. ويستطيع الفريق أن ينظر في مسائل أخرى، مثل أفضل الطرق لمعالجة النواقص في برنامج العمل فيما يتعلق بولاية المجلس. ويمكننا أن نسترشد بالنظم التي تحكم الاتجار بالسلائف الكيميائية للمخدرات والمواد المستخدمة في أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبنفس العزم، يمكننا أن نعزز نظماً ملزمة لتنظيم إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها ونقلها.

ويعلمنا الأمين العام بأن الأنشطة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أفضت إلى انتهاك جميع عمليات حظر الأسلحة المفروضة من جانب مجلس الأمن. ولذلك، يجب أن ننظر، من خلال المشاورات أو في إطار الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، في المسائل المتعلقة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة حينما نستعرض تنفيذ نظم حظر الأسلحة وولايات بعثات حفظ السلام.

وبينما نتناقش هنا، فإن آلاف الضحايا يموتون في كل أنحاء العالم بنيران أسلحة مرخصة، أو غير مشروعة أو مهربة. وينبغي لمناقشة اليوم أن تكون نقطة انطلاق نحو مبادرات حاسمة جديدة لمكافحة أسوأ الآثار الناجمة عن استخدام الأسلحة الصغيرة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيدة هانيلور هوب، المديرة ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية الجامعة والزاخرة بالمعلومات التي قدمتها لمجلس الأمن.

إن استمرار الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة ما فتئ يسبب مشاكل خطيرة للأمن البشري، والتنمية وحماية حقوق الإنسان في كل بقاع العالم. ويواجه المجتمع الدولي حاجة ملحة لإبداء الشجاعة والوحدة في التصدي لهذه القضية الأساسية. وفي هذا السياق، نرحب بجهود مجلس الأمن المستمرة في مواجهة مسألة الأسلحة الصغيرة.

إن إحدى المشاكل الكبرى التي يواجهها كل بلد في فترة ما بعد انتهاء الصراع هي مشكلة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي من شأنها أن تشكل تهديدا للأمن الداخلي والإقليمي. وأود التشديد على أهمية هذا الموضوع، وأن أعرب عن استعدادنا لأن نسهم إسهاما كبيرا في التصدي له، بحكم أن كرواتيا لديها خبرة واسعة في مجابهة المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة في مجتمع ما بعد الصراع.

إننا نعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أساسا رئيسيا لتعزيز الإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والاجتماع المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية المقرر انعقاده في تموز/يوليه من هذا العام، يكتسي أهمية خاصة، وكرواتيا تؤيد النهج الرامي إلى إجراء مناقشات متعمقة لعدد محدود من القضايا. وسيكون أحد البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع النظر في تنفيذ الصك الدولي للتعقب، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥. وترى كرواتيا في هذا الصك أداة هامة في حوزة المجتمع الدولي لمناهضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وقد أيد بلدي القرار الذي يقضي بإنشاء فرقة عمل لإعداد معاهدة لتجارة الأسلحة، وهو بذلك يؤيد الجهود الدولية لمراقبة الأسلحة على نحو أكثر فعالية. وإدراكا منها للتهديد الذي يمثله الاتجار المنفلت بالأسلحة، ولا سيما في ضوء آثار الحرب على المجتمع بشكل عام فإن كرواتيا تؤيد إبرام صك عالمي ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية من جميع جوانبها. وفي هذا الشأن، نرحب ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين، الذي عقد دورة اجتماعاته الأولى في شباط/فبراير من هذا العام.

والجهود الأخرى المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الأسلحة الصغيرة تكتسي أهمية كبيرة. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى الأعمال التي تم الاضطلاع بها في إطار فريق الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها والقضاء عليها. كما أننا نولي أهمية كبيرة للعمل الذي يقوم به ذلك الفريق بغية النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون المتعلق بمسألة مخزونات فائض الذخيرة التقليدية.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي على الصعيد العالمي، نود أن نشير إلى ازدياد أهمية سجل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة التقليدية بالنسبة للأسلحة الصغيرة.

وعلى الصعيد الإقليمي، نود أن نسجل دعمنا لما بُذل من جهود عديدة بغية وقف انتشار الأسلحة الصغيرة في جنوب شرق أوروبا. ويستضيف بلدي، من جانبه، واحدا من أنجح مشاريع ميثاق تحقيق الاستقرار، الذي يضطلع بدور متزايد الأهمية في هذا الجهد: أي المركز

الإقليمي لتحديد الأسلحة والتحقق والمساعدة في التنفيذ الذي يقع مقره قرب زغرب. ويساعد المركز على وضع استراتيجية جديدة في جنوب شرق أوروبا، تشمل، في جملة أمور، مسائل مثل تحديد الأسلحة التقليدية، وتعزيز تدابير بناء الثقة، وتعزيز الاستقرار والتعاون في جنوب شرق أوروبا، ومكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة. وأحد الأمثلة الملموسة فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة هو ”المؤتمر المعني بمبادرات مراقبة الأسلحة النارية في جنوب شرق أوروبا“، الذي عقد بالمركز الإقليمي لتحديد الأسلحة والتحقق والمساعدة على التنفيذ في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وأما فيما يتعلق بعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، فإننا نرى أنها أدوات فعالة يمكنها أن تساعدنا على التصدي للاتجار والسمسرة غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة. وندعو الدول الأعضاء إلى احترام العمليات القائمة لحظر الأسلحة وإنفاذها على نحو كامل. وفي ذلك الصدد، تشاطر كرواتيا الأمين العام رأيه بشأن ازدياد إمكانية فرض عمليات لحظر الأسلحة في إطار بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر الدعوة إلى مواصلة التعاون الدولي وتعزيزه بغية التصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وكرواتيا على استعداد لدعم هذه الجهود.

السيد بيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لمجلس الأمن الفرصة لإعادة النظر في مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهو أمر يثير بالغ قلقنا. وأشكر السيدة هانيلور هوب على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2008/258).

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، وسأكتفي بالإدلاء ببعض التعليقات الإضافية التي أعتقد أنها أساسية.

في عام ٢٠٠٦، لا حظ الأمين العام السابق كوفي عنان، على نحو مثير للانزعاج، ”أن عدد المقتولين بالأسلحة الصغيرة يتجاوز بكثير عدد المقتولين بجميع نظم الأسلحة الأخرى“ (A/54/2000، الفقرة. ٢٣٨). والأدهى من ذلك أن معظم أولئك الضحايا من المدنيين: أي الرجال والنساء والأطفال الذين يشكلون في كثير من الأحيان أضعف فئات السكان. ولسوء الطالع، لا يشير الأمين العام بان كي - مون، في التقرير المعروض علينا اليوم، إلى أي تطورات إيجابية.

و لم تخفف بتاتا فداحة عواقب انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع، ومن البديهي أنه يتعين علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولدى المجتمع الدولي بالفعل بعض الأدوات رهن تصرفه. فعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن مثلا ملزمة قانونا، ويجب أن تطبق بصورة صارمة. كما ينبغي التنفيذ الكامل، لتوصيات الأمين العام بشأن التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة - أي مجلس الأمن، وبعثات حفظ السلام، والدول الأعضاء والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وترحب بلجيكا، بشكل خاص، بالتركيز على حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

وبصورة أعم، لا يمكن وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة إلا إذا اتخذت تدابير منتظمة لوضع إطار للتجارة القانونية، من خلال وسم الأسلحة بعلامات وتعقبها على نحو إلزامي، وتنظيم وضع السماسرة وغيرهم من الوسطاء، وتعزيز الرقابة على الصادرات. وفي ذلك السياق، تؤيد بلجيكا اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة تضع

معايير دولية مشتركة بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية.

ويتضمن القانون البلجيكي بالفعل مقتضيات تستند بصورة مباشرة إلى هذه الشواغل. وهناك قانون اعتمد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ يفرض رقابة صارمة على حيازة الأفراد للأسلحة فوق بلجيكا. وعلاوة على ذلك، ينظم مهنة السمسرة قانون اعتمد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويدمج القانون الذي اعتمدته بلجيكا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ معايير مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، ويجعلها، بالتالي، إلزامية. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا القانون يمنع تصدير الأسلحة إلى البلدان التي يشارك أطفالها في القوات المسلحة.

ويكتسي البعد الإقليمي القدر ذاته من الأهمية لدى معالجة مسألتي منشأ ومقصد الاتجار غير المشروع. وهنا، ترحب بلجيكا بمتابعة قرار المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جوا، الذي اتخذ في أواخر عام ٢٠٠٦.

كما تضطلع بلجيكا أيضا بمسؤوليتها فيما يتعلق بالتعاون وتقديم المساعدة. فمنذ عام ٢٠٠١، قدمنا أكثر من ٧ بلايين دولار في إطار المساهمات الثنائية من أجل تنفيذ أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. ويضاف ذلك المبلغ إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي. وهكذا، ظلت بلجيكا تدعم خطط العمل الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، بغية تعزيز التعاون فيما بين تلك البلدان الثلاثة، بما في ذلك في مجال مراقبة الحدود.

وترى بلجيكا أن الاجتماع الثالث الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ينبغي أن يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة، وينبغي أن يركز على عدد محدود من المواضيع بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل.

وتشكر بلجيكا الأمين العام على التوصيات التي قدمها في تقريره. ويمكن لتنفيذها أن يساعدنا على التصدي بصورة أفضل للتحدي الذي ما زال يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفيما هو أبعد من ذلك التحدي ذاته، في العديد من المناطق. إن التنمية والسلام والأمن هي الأمور المعرضة للخطر.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تماما البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم مما قد توحي به عبارة ”الأسلحة الصغيرة“، فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها يتسبب في خسائر فادحة. ويصف تقرير الأمين العام (S/2008/258) ما يتسبب فيه هذا الاتجار من زعزعة لاستقرار المجتمعات ونهب لمواردها في الأجل الطويل، إلى جانب آلاف الضحايا الذين يودي بهم، لا سيما في أفريقيا. كما يشدد الأمين العام على أمر أكد عليه زميلي البلجيكي بصورة صائبة، وينبغي أن نوليه اهتماما خاصا: وهو أن الضحايا الرئيسيين للاتجار بالأسلحة هم أضعف أفراد المجتمع: أي النساء والأطفال. ويجب أن نأخذ بالحسبان دور وآراء النساء بشأن هذه المسألة، واقتراحات الأمين العام تستحق الثناء على نحو خاص في ذلك الصدد.

والأمر ذاته ينطبق على الأطفال. فكما يعلم الأعضاء، تعهدت فرنسا دون شروط بالعمل على تحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة والتخفيف من معاناتهم. وفي ذلك الصدد، تشكل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية قصوى.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع يشكل، بمعنى من المعاني لُب أنشطة المجلس. وعلاوة على الخسائر التي ذكرت بالفعل، يشكل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا للسلام. وتهدد هذه الأسلحة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وكثيرا ما يشكل وجودها انتهاكا مباشرا لعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، مما يبرر تزايد أخذها بالحسبان في ولايات بعثات حفظ السلام، وفي البرامج المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا المجال، يوصي الأمين العام بتعزيز التناغم بين أنشطة مجلس الأمن وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي تشارك في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتستحق هذه التوصيات كل الثناء.

وفرنسا باعتبارها دولة، تلتزم التزاما راسخا، بمكافحة الاتجار غير المشروع، وما انفكت تفعل ذلك منذ سنين. ففي عام ٢٠٠٢، أسهمنا إسهاما فعالا في صياغة واعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، وواصلنا اتخاذ الإجراءات في المحافل الثنائية، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، الذي اعتمد مدونة سلوك بشأن صادرات الأسلحة واستراتيجية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، اللتين سيتحدث عنهما زميلي ممثل سلوفينيا.

وعلاوة على ذلك، أطلقت فرنسا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مبادرة دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جوا. ونحن نعلم أن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجري عن طريق النقل جوا. ومن المعروف أن تجار الأسلحة يخدعون السلطات المتيقظة بتزويرهم بوثائق النقل، وخطط الطيران وبتسجيل الطائرات، وبركوب الأخطار في الجو لتفادي رصدهم بواسطة مراقبي الحركة الجوية. وتهدف مبادراتنا، أولا وقبل كل شيء، إلى تبادل المعلومات والتركيز على أحكام الرقابة وتيسير التعاون في ذلك المجال. كما تهدف جهودنا إلى تعزيز التعاون بين شركات النقل الجوي لتحديد أفضل السبل التي يتعين اتباعها، مع مراعاة الاقتصاد في ذلك القطاع. وأخيرا، نسعى أيضا إلى وضع دليل لأفضل الممارسات. يمثل النقل الجوي عنصرا حيويا في ذلك الاتجار الذي نأمل في وضع حد له.

وفي إطار الأمم المتحدة، نعلّق أملنا على عدة مبادرات، لمواجهة مختلف الجوانب الهامة للاتجار غير المشروع، ونلتزم بتلك المبادرات التزاما قويا. إن تحديد مصدر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها ووسمها هي من بين الجوانب الهامة لمكافحة الاتجار. ولذلك، بادرت فرنسا وسويسرا برعاية صك دولي اعتمد في عام ٢٠٠٥. وكنا نأمل في أن يكون الصك ملزما قانونا، لكننا رحبنا بالخطوات الأولى التي أتاح لنا اتخاذها والتي ترسم معالم الطريق في المستقبل.

والسماسرة هدف ثانٍ أساسي ونحن نشارك بهمة في صياغة صك لمكافحة السمسرة غير القانونية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونعلم أن السماسرة قد أصبحوا في عالم الاتجار غير المشروع شخصيات أساسية لا مفر منها ومفسدة للأخلاق.

ثالثا، أما بخصوص المواد الاستهلاكية، فشأننا شأن الأمين العام، نؤكد هنا على أهمية ألا تغيب عن الذهن الذخائر بأنواعها. ولذلك، فنحن نشارك مشاركة كبيرة في أعمال فريق الخبراء المعني بالفائض من الذخائر.

وأخيرا، بخصوص مستخدمي الأسلحة، فنحن نؤيد العمل الذي قام به مبكرا الخبراء بشأن إبرام اتفاقية دولية تتعلق بتجارة السلاح، وهو يمثل مبادرة رئيسية ستسهم في إدارة ذات قدر أكبر من المسؤولية لنقل السلاح وتعاون أفضل على الصعيد الدولي.

ولا ينبغي لأي من تلك الجهود أن يجعلنا ننسى حجم المهمة المقبلة. فهناك عدة مراحل هامة جدا في انتظارنا، ولا سيما اجتماع الأطراف القادم الذي يعقد مرة كل عامين. وندعو كل الدول إلى المشاركة والانخراط فيه.

وفي الختام، أود أن أؤكد للأمين العام تعاون فرنسا الكامل في هذا المجال. وندين بتعاوننا لضحايا الأمس واليوم، وكذلك بالنسبة لاستقرارنا، بوصفنا ضامنين للأمن والسلام الدوليين.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، نحن ممتنون للأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة.

دأب الاتحاد الروسي على تأييد تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن وضع حد للانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة أمر عاجل جدا في إطار مكافحة الإرهاب والتخفيف من الآثار الوخيمة للصراعات المسلحة.

يبين مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد صيف عام ٢٠٠٦، أن المجتمع الدولي لم يتفق بعد على أسلوب موحد للتدابير ذات الأولوية العالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأهمية بمكان، مع ذلك، أن يبقى برنامج العمل هو الأساس الذي تقوم عليه تلك الجهود. ونحن مقتنعون بأنه لم يتم استنفاد برنامج العمل بأي حال من الأحوال ولا تزال لديه إمكانات ليُستفاد منها. ونتوقع تقديم مزيد من الإيضاح في ذلك المجال، في الاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل عامين، والمزمع عقده في تموز/يوليه، للنظر في تنفيذ برنامج العمل.

ونرى أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل يمكن أن يعزى، إلى حد كبير، إلى الموارد المالية الشحيحة التي تمثل عائقا للبلدان النامية، أولا وقبل كل شيء، وعدم توفر الموارد البشرية المؤهلة. ومع ذلك، فإن عدم توفر الإرادة السياسية يجعل من المستحيل تنظيم ذلك المجال على نحو مناسب. ففي أحيان كثيرة لا تُنفق مساعدات المانحين الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأفضل السبل الممكنة. ونرى أن المشكلة تكمن في بطء وتيرة تنفيذ الصك الدولي للتعقب.

إننا نرى أن الحالة المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية السنوية عن تنفيذ برنامج العمل ليست مشجعة بتاتا. إذ يستمر عدد التقارير في الانخفاض من عام إلى آخر. وهذا مؤشر خطير على ضعف اهتمام الدول بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. و في الوقت ذاته، يبدو بوضوح أنه ما لم تحل تلك المشكلة، فمن المستحيل تسوية الصراعات القائمة أو الاستئصال الفعال لشأفة الفقر أو تحقيق التنمية المستدامة أو مكافحة الإرهاب مكافحة ناجعة أو تحقيق الأمن والاستقرار الدولي ككل.

وهناك جانب شائك آخر يتمثل في الأنشطة غير المشروعة للسماسرة. وتبيّن تحليلات فريق الخبراء الحكوميين أن ٤٠ بلدا فقط لديها قوانين تحكم أنشطة سماسرة الأسلحة. ويتعين فرض النظام في ذلك المجال. والاتحاد الروسي يدعو إلى فرض رقابة صارمة على أنشطة السمسرة هذه والتصريح لعدد محدود جدا من سماسرة الأسلحة. وأسلوبنا يقوم على تجربتنا حيث تمنح الرخصة لمزاولة هذه الأنشطة لسمسار وسيط واحد تخوله الدولة.

لا يزال يتعين على الدول أن تبذل المزيد لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته

والقضاء عليه على الصعيد الوطني، وقبل كل شيء، لتعزيز الرقابة على إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوزيعها وتعزيز التعاون الإقليمي. ولسوء الطالع، نلاحظ أن الحالة فيما يتصل بتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأمن المخزونات، وجمع الفائض من الأسلحة وتدميره وإرساء الأساس التشريعي المناسب وتنفيذه، لم تشهد أي تحسن قط، بل إنها في الواقع تدهورت.

وفي هذا الصدد، نشجع الجهود الوطنية والإقليمية المكثفة الرامية إلى وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أننا نولي أهمية قصوى لتنفيذ جميع البلدان للصك الدولي بغية تمكين الدول تحديد وتعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بتوقيت مناسب وعلى نحو موثوق. ونرى أن مكافحة ناجعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن يساعدها اتخاذ المجتمع الدولي تدابير إضافية لمنع تسرب الأسلحة من الانتشار المشروع إلى التداول غير المشروع، ولا سيما التدابير المتعلقة بوضع حد لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باستخدام رخص منتهية مدها أو بدون ترخيص؛ وتعزيز تحقق المصدّرين من ظروف تخزين المستورد لمختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة ومستخدميها؛ وتشديد الرقابة على إعادة التصدير. ونعتزم تعزيز هذه التدابير في الاجتماع المقبل الذي يعقد مرة كل عامين.

هناك جانب قائم بذاته لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو تعزيز الرقابة على منظومات الدفاع الجوي المحمولة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. ونرى أنه من المستصوب تطبيق المبادئ الواردة في عدد من الوثائق الدولية، بما في ذلك تلك المعتمدة في إطار المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، نؤكد استعداد الاتحاد الروسي وتسخير إمكاناته لتقديم المساعدة عن طريق الخبراء، استجابة للطلبات المناسبة، فيما يتصل برصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوزيعها وتدمير الفائض من الأسلحة. كما نعرب عن شكرنا لكم على تنظيمكم لمناقشة اليوم وعقدكم لجلستها، مما يوفر فرصة أخرى لاستعراض النهج التي يتبعها أعضاء المجتمع الدولي تجاه أهم المشاكل المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن مستعدون للاستمرار بالعمل على نحو بنّاء لحل هذه المشكلة.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المديرة ونائبة الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية. كما نشكر السيد الأمين على تقريره عن الأسلحة الصغيرة. ويقدم هذا التقرير صورة واضحة للطبيعة المتعددة الأبعاد والمستويات للتحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة في الوقت الحاضر. ويبرز التقرير بصورة جلية المسؤوليات التي تقع على عاتق شتى أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها هذا المجلس، فيما يتصل بمواجهة هذه التحديات.

وتدل تقديرات لجنة الصليب الأحمر الدولية على أن زهاء ٩٠ في المائة من خسائر الأرواح في الحروب مؤخرا كانت بسبب الأسلحة الصغيرة. وينشأ الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة من الحقيقة المعروفة على نطاق واسع بأن هذه الأسلحة عادة ما تكون رخيصة نسبيا ويمكن حملها ويسهل إخفاؤها. ولذلك، للأسف أصبح الطلب على هذه الأسلحة كبيرا وهي يسهل الحصول عليها في الحروب الأهلية، وفي جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة وفي حرب العصابات. ويُعزى الكثير من البؤس الشديد الذي تعاني منه البشرية إلى هذه الأسلحة.

وفي سياق أوسع نطاقا، ليست الأسلحة الصغيرة مسألة تتعلق بالأمن فحسب، بل إنها أيضا مسألة تتعلق

بالتنمية. وما زالت الأخطار تهدد البلدان النامية جراء الدمار الذي تجلبه هذه الأسلحة وتعويق هذا الدمار للأنشطة الاقتصادية المنتجة.

ونعتقد أنه ينبغي لاستراتيجياتنا للتصدي للأسلحة الصغيرة ألا تشمل وقف الاتجار والسمسرة بصورة غير مشروعة بهذه الأسلحة فحسب، بل أيضا معالجة المخزونات والفوائض الموجودة حاليا من هذه الأسلحة ومراقبة انتشارها. ولقد بدأ بذل هذه الجهود في بعض الأماكن، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحرزت نجاحا كبيرا. وتدعو الحاجة إلى بذل جهد أكبر، وذلك بالتعاون فيما بين الحكومات والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي، بغية ضمان تدمير الفائض أو الزائد من الأسلحة الصغيرة. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تسهم الدعاية على الصعيد العالمي في زيادة وعي الجماهير بأهمية التصدي لهذه المسائل وتعزيز الدعم داخل البلدان والأقاليم.

وترى إندونيسيا، بصفتها دولة انضمت إلى إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، أن من الضروري والمفيد معا أن نبدأ في وضع طرق ابتكارية وقوية لقياس نطاق العنف المسلح وحجمه وتوزيعه بصورة منتظمة، فضلا عن أثره، ووضع طرق للتخفيض قابلة للقياس في مجال العنف المسلح. وفي الواقع، ينبغي بذل جهود متضافرة لتطوير الاقتصادات، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الفقيرة التي لا تزال هشة والمعرضة لاندلاع الصراعات الداخلية أو للعودة إلى الصراع.

ويعرب وفدي عن سروره لملاحظة تركيز المجلس على نحو متجدد على مسألة الأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يقترن بحث هذه المسألة في المجلس، مع أهميتها البالغة بحد ذاتها، ببحثها في الجمعية العامة، وهي المسألة التي ظلت تعرض عليها. ونعتقد أن الجمعية العامة قد قدمت مبادرات هامة لوضع المعايير، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الذي أقرته عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، فضلا عن وضع صكوك بشأن التعقب والسمسرة غير المشروعة على الصعيد الدولي.

وعملا بطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/24)، قدم الأمين العام بعض التوصيات البعيدة المدى، ولا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات ومسائل التنمية، من شأنها أن تفيد في هذه العملية. وفي هذا الصدد، يستطيع المجلس أن يسهم، من جانبه، في الجهد الدولي الذي يجري بذله حاليا، وذلك بالنظر بدقة في هذه التوصيات.

وتعتقد إندونيسيا أن هنالك عنصرا من أهم عناصر إحراز النجاح في جهدنا المبذول من أجل التصدي لهذه المشكلة البالغة التعقيد، يتمثل في تحقيق الاتساق والتعاون بين جميع الهيئات ذات الصلة، مثل الحكومات، والمنظمات الدولية، والبنك الدولي، ومجتمع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. ومن شأن اتباع نهج شامل كهذا أن يعزز تنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما.

وفيما يتصل ببرنامج العمل، نحن نؤيد إنشاء إطار عمل مشترك يجمع ما بين الاحتياجات والموارد من أجل تعزيز قدرة الدول على تنفيذ البرنامج. ونرى أن من المفيد بصفة خاصة إنشاء قاعدة البيانات الإلكترونية التي تعمل الأمانة العامة لإنشائها من أجل تنسيق البرمجة في مجال الأسلحة الصغيرة.

وبالنظر إلى التصدي على نحو أفضل للتحديات التي تمثلها الأسلحة الصغيرة، تفضل إندونيسيا إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في وقت مبكر لوضع صك ملزم قانونا لوقف عمليات نقل الأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة، بما في ذلك الذخيرة.

وفي حين يؤيد وفدي هذه التدابير الملموسة، يرى أنه ينبغي أيضا أخذ الاحتياجات المشروعة، التي تحتاج إليها الدول في مجالي الدفاع والأمن، بالحسبان. ولا ينبغي التضحية بالحق الطبيعي للدول – فرادى أو جماعات – في الدفاع عن أنفسها عملا بالمادة ٥١ من الميثاق، بما في ذلك حق الدول في المحافظة على سلامتها الإقليمية، في سياق بذل جهودنا الرامية إلى منع وقوع الأسلحة الصغيرة في أيدي من لا يجب أن يحصلوا عليها. وينبغي أيضا ضمان الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة في حيازة وامتلاك الأسلحة الصغيرة والعلاقات التجارية فيما بين الحكومات بشأن هذه الأسلحة.

وأخيرا، تؤكد إندونيسيا أننا لن نتمكن من تحقيق هدف الحد من تدفق هذه الأسلحة لاستخدامها من قبل أطراف غير الدول في حرب، أو جريمة أو عنف في أرجاء العالم، إلا بالقيام بعمل متضافر. ولن نتمكن من ضمان مستقبل أكثر إشراقا للمجتمعات التي أصابتها الأسلحة الصغيرة بالدمار، أو التي ستلحق بها الأضرار فيما بعد، إلا بالمثابرة، وكذلك بإبراز أهمية هذا المجلس.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر للسيدة هوبي على تقديمها تقرير الأمين العام. وترى الولايات المتحدة أن التقرير يوجز بصورة فعالة الخطوات التي يتعين أن تتخذها الدول والأدوات التي تحت تصرفها من أجل الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وتعزيز الحظر على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ونحيط علما بصفة خاصة بالتوصيات الواردة في التقرير التي تطالب الدول باتخاذ إجراءات ملموسة وزيادة التنسيق فيما بينها.

وما فتئت الولايات المتحدة تؤدي دورا رئيسيا في سياق الجهد الدولي الرامي إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة. ونحن نطبق ضوابط صارمة على عمليات نقل الأسلحة، الواردات والصادرات على حد سواء، بما في ذلك وضع نظام قوي لمراقبة المستخدم النهائي، وضوابط قوية على السماسرة وممارسات فعالة لإدارة المخزونات. وتواصل الولايات المتحدة أيضا تقديم المساعدة إلى الدول الأخرى بصدد جهودها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة، من خلال مساعدتنا في مجال تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأمن وإدارة المخزون منها، والضوابط المتعلقة بالمستخدم النهائي ووضع أو تعزيز ضوابط السمسرة.

وقد حدد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ خطوات ملموسة كي تتخذها الدول من أجل تنفيذ برنامج العمل. وبصفة خاصة، شجع المجلس جميع الدول على تعزيز الأمن المادي وتحسين إدارة المخزونات وتدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأنواع العتيقة منها، وضمان وضع علامات على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقت تصنيعها واستيرادها، وتعزيز ضابط التصدير ومراقبة الحدود، وضبط أنشطة السمسرة. وقامت الولايات المتحدة بدور نشط لتشجيع الدول على وضع علامات على جميع أسلحتها وتعقب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ونحن نتعقب زهاء ٥٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة كل سنة لصالح وكالات أجنبية لإنفاذ القوانين، وما برحنا نعمل بنشاط لتنفيذ الصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة.

ولدي عدد قليل من التعليقات على توصيات الأمين العام.

يؤكد التقرير أهمية شهادات المستخدم النهائي. ونحن نؤيد هذا النهج، ولكننا نحث الدول على أن تخطو خطوة

أخرى وتضع نظاما أكثر شمولا لمراقبة المستخدم النهائي. ولقد أثبت السماسرة غير الشرعيين أن من السهل تزوير شهادة. بيد أن من شأن وضع نظام قوي لمراقبة المستخدم النهائي أن يمكّن الدول من إجراء عمليات تفتيش مادية قبل الشحن وبعده، فضلا عن إجراء عمليات تفتيش عشوائية بعد شحن الأسلحة للتحقق من عدم نقل الأسلحة الصغيرة بدون موافقة مسبقة والتحقق من أنها تُستخدم على النحو المتوخى. وستكون الدولة المتلقية مسؤولة عن وضع الإجراءات الجمركية وإجراءات الاستيراد الصحيحة من أجل التحقق من صحة الشحنة.

وأبرز التقرير أيضا مسألة السمسرة غير المشروعة. وقد شاركت الولايات المتحدة بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالسمسرة. ونحث الدول على أن تدرس بتعمق التوصيات التي قدمها هذا الفريق. ومن شأن هذه الشروط، إذا طُبقت، أن تكون ذات أثر كبير فيما يتصل بالحد من انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة وعمليات النقل غير المشروعة الأخرى.

ويشير التقرير كذلك إشارات متواترة إلى المجالات المحتملة التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات بشأنها فيما يتعلق بالحظر على الأسلحة. وجميع الأمثلة والتوصيات التي خلص إليها التقرير هي من أصعب وأكثر الحالات تعقيدا، وهي تشمل الحظر وبعثات حفظ السلام في البلدان أو المناطق التي تواجه انهيارا كاملا أو شبه كامل في النظام المدني. وهناك نص قانوني يقول إن ”الحالات الصعبة لا تنتج عنها قوانين جيدة“. وعلينا ألاّ ننظر إلى أصعب الحالات وأكثرها تعقيدا بصفتها مصدرا للقوانين لإنفاذها بصورة عامة في الحظر على الأسلحة في المستقبل و/أو في عمليات حفظ السلام.

وفضلا عن ذلك، يوحي التقرير بأن المسؤولية الرئيسية عن تطبيق الحظر على الأسلحة تقع على عاتق مجلس الأمن أو عناصره أو بعثات حفظ السلام التي تُنشأ بموجب سلطته. إن الأمر ليس كذلك. إذ أن تنفيذ عمليات حظر الأسلحة هو في الأساس واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتبر أن وضع القوانين والنظم الوطنية الشاملة هو الأساس لتنفيذ الحظر على الأسلحة وفرض الجزاءات، وهو حجر الزاوية للتقليل من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود أن نحذر من الإجراءات التي تزيد العبء على الدول من خلال الدراسات والولايات الإضافية، لأننا بحاجة إلى المزيد من المساعدة، التي يتطلبها المجتمع الدولي للوصول إلى هدف مشترك وليس التقارير والاجتماعات.

ونحذر كذلك من الجهود المبذولة لتوحيد الممارسات دون الإشارة إلى أن هذا التوحيد سوف يكون له أثر على مكافحة التجارة غير المشروعة أو أنه لا يشكل ازدواجية لأفضل الممارسات الإقليمية الفعالة الموجودة أصلا.

وفي الختام، ترحب الولايات المتحدة بإدراج بعثة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في الوسائل التي ينظر فيها التقرير لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة في جهود بناء السلام. ونود أن نرى نجاح لجنة بناء السلام في الدور الذي تقوم به لحشد الدعم لحفظ السلام المستدام. ونرحب بالمزيد من التنسيق الذي يساعد على تقليل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك زملائي في الترحيب بهذه المناقشة وفي تقديم الشكر للأمين العام على إعداد هذا التقرير الحافز للتفكير والمتسم بالتحدي. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر لنائبة الممثل السامي على مداخلتها. وأود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه المناقشة ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبينما نقترب من الاجتماع الثالث للدول الذي تعقده الأمم المتحدة كل سنتين، تتيح هذه المناقشة فرصة هامة للتأكيد على مسألة الأسلحة الصغيرة. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالقيام بدور ناشط في هذه العملية. فلقد قدمنا تقارير التنفيذ الشاملة لكل من برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب. ونود أن نشجع من خلالكم، يا سيادة الرئيس، جميع الدول الأعضاء أن تفعل ذلك في اقرب وقت ممكن.

ونأسف لغياب توافق الآراء في اجتماع عام ٢٠٠٦ للدول الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين. إن اجتماع هذا العام فرصة هامة للأمم المتحدة لإعادة تنشيط قيادتها في مكافحة المشكلة العالمية للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وتأمل المملكة المتحدة أن تتمكن كل الدول الأعضاء من الاتفاق على استعادة سمعة الأمم المتحدة بوصفها محفلا مرموقا لمراقبة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه.

ولهذا السبب، ينبغي لنا جميعا أن نطمح إلى اختتام اجتماع الدول الذي تعقده الأمم المتحدة كل سنتين بالاتفاق على وثيقة ختامية عملية. وينبغي لهذه الوثيقة أن تحدد إطار العمل بشأن السنوات المقبلة، وتؤكد على أفضل الممارسات في تنفيذ برنامج العمل للأمم المتحدة وتحديد المناطق التي تحتاج إلى المزيد من التركيز.

إن الاتجار غير المسؤول بالأسلحة يعطل التنمية ويديم الإجحاف، ويشعل الصراعات ويتسبب في إصابة أو قتل العديدين في أنحاء العالم أو يعرضهم للتعدي على حقوقهم الإنسانية. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل على وقف هذه التجارة. فلقد قدمت حكومتي حوالي ٦٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠١ لدعم منع نشوب الصراعات وذلك بمعالجة الأسباب الهيكلية على المدى البعيد لنشوب الصراعات ولدعم إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ساعدت المملكة المتحدة المنظمات غير الحكومية وشركاء للأمم المتحدة في جمع الأسلحة وتدميرها، ووضع وتنفيذ اتفاقات للرصد على المستويين الوطني والإقليمي والقيام بحملات للتوعية العامة. وتواصل حكومتي القيام بدور ريادي في تطوير مستويات عالية متفق عليها عالميا للأنظمة الدولية للاتجار بالأسلحة التقليدية. ونحن ملتزمون بالعمل مع الشركاء داخليا وخارجيا للتوصل إلى وقف الاتجار غير المسؤول بالأسلحة التقليدية.

إن الأولوية الرئيسية للمملكة المتحدة هي إبرام معاهدة فعالة للاتجار بالأسلحة للمساعدة على منع البيع والنقل الدولي غير المسؤول للأسلحة التقليدية. ونرحب بالمناقشات المجدية في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة الاتجار بالأسلحة المعقودة في شباط/فبراير هذا العام ونتطلع إلى مواصلة ذلك العمل في الدورة الثانية في أواخر الشهر المقبل.

والمملكة المتحدة أيضا ملتزمة تماما بالمجالات الأخرى لعمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الذي نظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن عضو ناشط في فريق الخبراء الحكومي القائم المعني بمسائل الذخائر. ونساعد في الجهود المبذولة لتحسين إدارة المخزونات وأمنها. وندعم بقوة تطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وعلينا ألاّ نتغاضى عن الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأتفق تماما مع ما قاله ممثل إندونيسيا بشأن هذا الموضوع. وكما يشير تقرير الأمين العام في صفحاته الافتتاحية، إن الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة يؤثر تأثيرا سلبيا على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذه المسائل تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي نؤمن بأن مواصلة العمل بشأن هذه المسائل من قبل أعضاء هذا المجلس ومن قبل العضوية الأوسع للأمم المتحدة أمر حتمي.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة هوب على إحاطتها الإعلامية. وفي حين نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نرحب بالمبادرة التي تقدمت بها جنوب أفريقيا لعقد هذه المناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن تقرير الأمين العام الذي نحن ممتنون له برهان على أن قرار مجلس الأمن بشأن إدراج هذه المسألة مرة ثانية في جدول أعماله عمل سليم قد جاء في الوقت المناسب.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط يؤجج الصراعات المسلحة والعنف الإجرامي ويسبب خسائر فادحة في الأرواح البشرية ويسهم في انتهاكات حقوق الإنسان ويعرقل بصورة خطيرة الاستقرار العالمي والإقليمي وكذلك الانتعاش الاقتصادي في المناطق الخارجة من الصراع.

ولهذا السبب، تولي إيطاليا أهمية تقليدية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه، وذلك تمشيا مع الاستراتيجية الأوروبية لعام ٢٠٠٥ ذات الصلة بهذا الموضوع والموقف الموحد الذي اتخذه الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٣ بشأن ضبط السمسرة في الأسلحة.

إن الطبيعة المتعددة الجوانب لهذا التهديد تتطلب ردا شاملا يهدف إلى تعزيز التآزر بين جميع المنتديات والمبادرات ذات الصلة. وترحب إيطاليا بالمشاركة المباشرة لمجلس الأمن من خلال حظر توريد الأسلحة ومهام الرصد ذات الصلة التي يوكلها إلى بعض بعثات حفظ السلام.

ونؤيد كذلك تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في شباط/فبراير ٢٠٠٨ إجراءا مشتركا يخصص ٣٠٠ ٠٠ يورو لتعزيز الامتثال للصك الأخير.

ومن ثمّ، تتطلع إيطاليا إلى نتيجة ناجحة لاجتماع الدول الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل ولدعم الجهود التي يبذلها الرئيس المعيّن، السفير شيكوليس، لتركيز المداولات على بضع مجالات بالغة الأهمية مثل التعاون الدولي والسمسرة والتعقب وإدارة المخزونات، بغية تحديد التحديات القائمة التي تواجه التنفيذ.

وإيطاليا مقتنعة بأنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل لتعزيز النظم الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن السمسرة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وضبط نقلها وشهادات المستعملين النهائيين لها. وتحبذ إيطاليا أيضا جعل الالتزامات السياسية لبرنامج العمل وللصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة ملزمة قانونا.

ونرى من المهم أن يزيد التعاون مع المنظمات الدولية التي تكونت لديها ممارسات لها أهمية فيما يتعلق بالهدف المشترك المتمثل في القضاء على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتُتخذ بعض المبادرات الجديرة بالذكر أيضا على الصعيد الإقليمي. وعلى سبيل

المثال، يتضمن دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أفضل الممارسات اختصاصات شاملة للتشريعات الوطنية.

ولا سبيل إلى أن يكون الحل لتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار فعالا إذا اقتصر على الجوانب السياسية والأمنية دون غيرها. ويتحتم النظر في هذه المسألة أيضا من منطلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تدمج المشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل كامل في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في البلدان الخارجة من صراعات.

ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا حاسما في التصدي لهذه المشكلة من خلال الأطر الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام التي يتم إعدادها بالاشتراك مع السلطات المحلية وينبغي أن تشمل، عند الاقتضاء، برامج متعلقة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك ببطالة الشباب.

ومن منظور أوسع، من الضروري تعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية، مع أخذ الحاجة إلى توجيه الاهتمام للنهج التي تراعي احتياجات الجنسين بعين الاعتبار؛ لأن النساء والأطفال كثيرا ما يكونون الضحايا الفعليين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأخيرا، أحطنا علما مع الاهتمام بالمبادرة التي اتخذتها آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة لوضع معايير مشتركة يمكن أن تسري على المشاريع المتعددة الأطراف والمشاريع الوطنية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي مواجهة أحد الأخطار الرئيسية التي تتهدد الأمن العالمي والإقليمي، يلزم أن نظهر جميعا اتحادنا في القصد وإصرارنا في صمود. ويمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يعتمدا على دعم إيطاليا ومساهمتها بشكل فعلي.

السيد ليو زمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم يا سيدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نشكر السيدة هانا لوري هوبي، من مكتب شؤون نزع السلاح، على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2008/258).

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن مسألة الأسلحة الصغيرة تلقى الاهتمام الكامل من مجلس الأمن. فقد عقدت عدة مناقشات مفتوحة، واعتُمد عدد من البيانات الرئاسية. ويشدد مجلس الأمن دائما على أهمية التصدي لهذه المشكلة في استعراضه لمسائل من قبيل حماية المدنيين، والنساء والأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أدى هذا التشديد دورا هاما في التقليل على نحو فعال من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتعزيز السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وتعرب الصين عن تأييدها لمجلس الأمن في مواصلة القيام بدور هام بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة وفقا لولايته. وينبغي أن ينسق مجلس الأمن في تناوله هذه المسألة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لكي يكمل الأعمال التي تقوم بها الجهات الفاعلة كافة ويعززها.

ولقد أدى التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع فيها إلى تفاقم الصراعات في كثير من البلدان والمناطق، وتدمير عمليات السلام وإعادة الإعمار في أعقاب الصراع، ومساعدة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيرهما من الأنشطة الإجرامية، مسببا بذلك آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية.

وقد اجتذبت مسألة الأسلحة الصغيرة اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، بذل المجتمع الدولي جهودا كثيرة وأحرز بعض التقدم في التماس الحلول. فأُبرِم في عام ٢٠٠١ كل من بروتوكول مكافحة

صنع الأسلحة النارية المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد وضعا الأساس القانوني والمتعلق بالسياسات لتناول هذه المشكلة. ومنذ ذلك الحين جرى تكثيف الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، كما يشهد بذلك نجاح اثنين من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، والإبرام السريع للصك الدولي المتعلق بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها، وتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (انظر A/62/163).

وبالرغم من عدم اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، ما زال برنامج العمل يوفر توجيها هاما للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتبذل الأطراف المعنية أيضا جهودا متواصلة تعزيزا للتنفيذ الشامل لبرنامج العمل.

وسيُعقد في تموز/يوليه من هذا العام في نيويورك الاجتماع الثالث الذي يعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف يستعرض هذا الاجتماع تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني وبرنامج عمل الصك الدولي المعني بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها. ويتيح عقده فرصة هامة لتتبادل الأطراف المعنية الخبرات وتعمل على التنفيذ الشامل لبرنامج العمل. ونتطلع إلى أن تكلل نتائج هذا الاجتماع بالنجاح.

وقد علقت الحكومة الصينية على الدوام أهمية كبرى على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونؤدي دورا نشطا في الجهود الدولية في هذا المجال. وفي الأعوام الأخيرة، اعتمدت الصين مجموعة من التدابير المحددة في مجالات التشريعات المحلية وإنفاذ القوانين وبناء القدرات والمؤسسات. ونقوم جدّيا بتنفيذ برنامج العمل.

وفي الوقت ذاته، نشارك مشاركة فعلية في الاتصالات والتعاون على الصعيد الدولي بعقد الحلقات الدراسية الدولية وتقديم المساعدة، في حدود قدراتنا، للبلدان والمناطق الأخرى المعنية والاحتفاظ باتصالات عملية منتظمة مع الإدارات المعنية في البلدان الأخرى والمنظمات الدولية.

وترى الصين أن التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج العمل وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة، وتعزيز بناء قدرات البلدان في المجالات المعنية والاستمرار في تعزيز العمليات المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أمور لها أهمية كبيرة في المحافظة على الاستقرار الإقليمي وتشجيع التنمية الاقتصادية وبناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم.

وستواصل الصين زيادة الحوار والتعاون مع الأطراف المعنية وستعمل من أجل القضاء المبكر على آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجنوب أفريقيا.

ونحن بدورنا نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/258) والسيدة هانيلور هوبي، نائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على تقديمها هذا التقرير.

ويصف الأمين العام مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنها معقدة، لأن لها تأثيرا مباشرا على عدد من المجالات الأخرى الهامة المتعلقة بالسياسات كالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والفقر والتخلف. ومن الواضح أن هذه الآفة تترك أثرا على الولايات داخل منظومة الأمم

المتحدة وتستدعي الاهتمام على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي إذا أريد تناولها بشكل فعال.

وبعبارة أخرى، أصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المفضلة لدى أمراء الحرب، الذين يتمكنون من تجنيد الأطفال ويعتبرونهم جنودهم المفضلين في بعض الصراعات المستعصية، وخاصة في أفريقيا. وهذا أحد الأسباب الرئيسية في أننا طلبنا إلى مجلس الأمن أن يعقد هذه المناقشة. فأهلنا في أفريقيا يموتون من جراء الأسلحة الصغيرة أكثر مما يموتون بسبب أي أسلحة أخرى.

ولا يزال برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، هو الصك العالمي الرئيسي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ويمثل برنامج العمل عملية توفيقية تم التوصل إليها بصعوبة بين بعض الآراء الشديدة التباعد بشأن مسألة التعهدات التي يتعين إدراجها. فكانت بعض الدول، ومنها جنوب أفريقيا، تفضل أن يكون برنامج العمل أشمل، ولكن دولا أعضاء أخرى قبلت بما أمكن التوصل إليه خلال النظر العالمي الأول في هذه المسألة الهامة، في عام ٢٠٠١. ونرجو أن نتمكن من تحقيق مزيد من النتائج العملية في الاجتماع القادم الذي يعقد كل سنتين، والمقرر عقده في تموز/يوليه.

وينبغي أن يظل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل من جميع جوانبه محورا لجهودنا المبذولة للتصدي لهذا البلاء على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. وينص برنامج العمل على تقديم المساعدة الدولية والتعاون الدولي وعلى تنسيق الجهود التي ستشكل، إلى جانب المسائل المتعلقة بإدارة المخزونات والسمسرة وصك التعقب الدولي، مجالات التركيز الأساسية لاجتماع الدول الثالث الذي يعقد كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. ونؤمن بأن من الأهمية بمكان بالنسبة للجمعية العامة، التي تتحمل المسؤولية الأولية عن الإشراف على تنفيذ برنامج العمل ورصده، أن تنظر أيضا في هذه التوصيات.

وبالرغم من ذلك، ترى جنوب أفريقيا أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤثر تأثيرا مباشرا على جانبين لولاية مجلس الأمن هما: عمليات حظر توريد الأسلحة، وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واسترشادا بالتزامنا بالتسوية السلمية للصراعات، فإننا نؤيد عمليات حظر توريد الأسلحة التي تسهم في إحلال السلام والاستقرار الدائمين. وبالتالي، فإن ولايات عمليات السلام التي تسند من خلال قرارات مجلس الأمن، بحاجة إلى أن تساندها موارد الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بغية كفالة أن تكون عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عناصر مستدامة بشكل واف ويتم تنفيذها بشكل فعال.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام لمجلس الأمن بشأن ضرورة زيادة التعاون العملي بين جميع العناصر الدولية والإقليمية ذات الصلة والمشاركة في بعثات حفظ السلام. وسيلزم مجلس الأمن أن ينظر في سبل لتعزيز عمليات التلاحم بين عمليات حظر توريد الأسلحة وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إنشاء وحدات مكرسة في إطار بعثات حفظ السلام، ليس لرصد عمليات حظر توريد الأسلحة فحسب، بل أيضا لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومع أننا نشعر بالسرور لأن هذه المناقشة وفرت فرصة لأعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن للنقاش ولصقل إدراكنا المشترك لهذه المسائل، فإننا ما زلنا نرى أن مجلس الأمن أيضا يتحمل مسؤولية عن استعراض كيفية تمكن

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الإسهام بشكل سلبي في صون السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو أن أذكر جميع المتكلمين بقاعدة اقتصار بياناتهم على خمس دقائق، التي حاولنا محاولة شاقة للغاية التقيد بها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأنه طلب منا أن نوجز كلماتنا، سأبدأ بياني بمجرد تقديم الشكر لمجلس الأمن على إتاحة فرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لتولي السيدة هانيلوري هوبي عرض تقرير الأمين العام (S/2008/258). وتعلم الوفود مدى حساسية هذه المسألة ومدى الأهمية التي يوليها وفدي لها، على النحو الذي ظهر خلال آخر عضوية لنا في المجلس. وبالتالي، وبعد مرور بعض الوقت، يسعدنا أن نرى أن هذا الجهاز جدد اهتمامه بهذه المسألة وعقد هذه الجلسة.

وكان المتكلمون السابقون بليغين في تأملاتهم بشأن المشكلة، التي أصبحت ملحة بشكل متزايد. ويشكل التهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مسألة تستدعي قلق المجتمع الدولي بأسره. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المفضلة في معظم الصراعات التي يعالجها مجلس الأمن. ويشكل التوافر الواسع لتلك الأسلحة ولذخائرها في العديد من المناطق أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن ولتفشي الفقر، فضلا عن كونه عاملا يؤدي إلى تأجيج العديد من الصراعات. ولذلك السبب، نرى أنه ينبغي تعزيز عمليات التلاحم بين عمليات حظر توريد الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومضت تسعة أعوام تقريبا منذ أن تناول مجلس الأمن ولأول مرة مسألة الأسلحة الصغيرة؛ غير أنه ما زال لدينا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في جهودنا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. ولكن هذه مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد وتنطوي على توفير الأمن، ومنع نشوب الصراعات وتسويتها، ومنع ارتكاب الجرائم، والمسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية وبالتنمية، ضمن أبعاد أخرى. كما أنها تتطلب اتخاذ إجراء مشترك من جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، وعلى جميع المستويات.

ويشدد تقرير الأمين العام على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام في سبل لزيادة وتحسين تفاعلها بشأن الأمور المتصلة بهذه المسألة، بغية تعزيز وصياغة استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراع وبناء السلام ومن أجل تحديد الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها والصراع المسلح.

وأود أن أؤكد مجددا على موقف بلدي إزاء ماهية العناصر التي نرى أنها تشكل أولوية لوضع استراتيجية متكاملة وشاملة للتصدي للتحدي الذي تمثله هذه المشكلة. أولا، تقوم حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدة، وإلى بناء القدرات، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية، ودعم وتيسير الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. ومن الضروري أيضا معالجة المسائل المتصلة بوضع العلامات على الأسلحة وتعقبها، ومراقبة عمليات نقل الأسلحة، والسمسرة غير المشروعة والذخائر، على سبيل المثال لا الحصر. وتحقيقا لتلك الغاية، أصبح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

صكا أساسيا لمنع نشوب الصراعات، ولتحقيق السلام والاستقرار ولتشجيع السلوك الثابت والشفاف من جانب الدول.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على تأييد وفدي للمبادرات التي تمكننا من معالجة الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة، مثل عقد هذه المناقشة المفتوحة. وستواصل الأرجنتين العمل بعزم للإسهام في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن من دواعي تشرفنا أننا تابعنا أعمال وفد الأرجنتين بشأن هذه المسألة في المجلس. ووعدت سلفي ممثل الأرجنتين بأننا حينما نصبح عضوا في المجلس سنتابع هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي يهنئ جنوب أفريقيا على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل وعلى عقدها لهذه الجلسة.

وتولي المكسيك أهمية خاصة لهذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة نظرا للتأثير الجدي الذي تحدثه الأسلحة الصغيرة واستخدام الجريمة المنظمة لهذه الأسلحة على أمننا الوطني وعلى الاستقرار في المنطقة.

إن تقرير الأمين العام (S/2008/258) – ونود أن نشكر السيدة هوبي على توليها عرض التقرير – يوضح بجلاء الحلقة الشريرة لاستخدام هذه الأسلحة. واقتباس التقرير، في الفقرة ٨، من الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة يكشف أن: ”المعلومات المتيسرة بشأن عدد الرؤوس النووية ومخزونات الأسلحة الكيميائية، وعمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية أوفر من المعلومات المتاحة بشأن الأسلحة الصغيرة“. ونتيجة لذلك، لا تتوفر لدينا بيانات دقيقة بشأن عدد هذه الأسلحة المتداولة في جميع أرجاء العالم. ووفقا لأحد التقديرات، يمكن أن تكون هناك على الأقل ٨٧٥ مليون قطعة سلاح. وانعدام الدقة أمر خطير بحد ذاته، ولكن لا بد أن نضيف حقيقة أن هذه ليست سوى فئة الأسلحة التي لا تخضع لاحتكار الدولة ولكنها في أيدي أفراد خاصين. وفضلا عن ذلك، علينا أن نضيف إلى الإنتاج المرخص، الذي يقدر بما يتراوح من ٧,٥ ملايين إلى ٨ ملايين قطعة سلاح كل عام، الإنتاج غير المشروع الذي يشمل البلدان التي تعاني من الصراعات الداخلية أو التي لديها موارد شحيحة. وتستكمل حلقة انعدام المراقبة بالاتجار غير المشروع والسمسرة وبحالات التفاوت الهائلة في التشريعات الوطنية لتنظيم الحيازة المدنية للأسلحة.

وكما أكد الأمين العام، فإن الأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المفضلة في الصراعات المدنية، فضلا عن الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العادية. إن أمريكا اللاتينية من أكثر مناطق العالم تأثرا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووقوعها في أيدي المجرمين العاديين وأعضاء جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ولسوء الحظ أن هذه المنطقة من أكثر المناطق التي يتركز فيها أعلى رقم من الوفيات بسبب استخدام الأسلحة النارية.

والتدفق غير المشروع لهذه الفئة من الأسلحة عامل بالغ الأهمية في الأزمات التي يعالجها المجلس بانتظام، حيث أنها لا تساهم في عدم الاستقرار داخل الدول فحسب، بل أيضا على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وفي أمريكا اللاتينية، وبالتأكيد في المكسيك، نشاهد الدمار الذي تحدثه الجريمة المنظمة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، التي تستخدم هذه الأسلحة في عملياتها اليومية.

وتتطلب مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة اتخاذ نهج شامل، يجب أن يتضمن مستويات مختلفة، تتراوح ما بين العمل على المستوى المتعدد الأطراف والعمل على المستويات دون الإقليمية والوطنية والاجتماعية. ومن

المسائل الجارية التي يجب أن نعمل على حلها، دون شك، مسألة التباين في التشريع الوطني الذي ينظم الحيازة المدنية. ومن الحقائق الجلية أن ما لا يمكن حيازته في بلد ما، يمكن حيازته بسهولة نسبيا في بلد مجاور، بمجرد عبور الحدود.

وتتمثل جذور المشكلة في أن الأسلحة التي تُمتلك نتيجة لوجود قوانين تمنع الدولة من ممارسة مراقبتها على تلك الأسلحة، بإمكانها أن تعبر الحدود بسهولة، مما يسبب ظهور مشاكل أمنية لا تؤثر على البلدان المتلقية فحسب، بل أيضا على بلد المنشأ نفسه. ويزداد الوضع تعقيدا عندما تتدخل الجريمة المنظمة، وتقيم علاقة بين المخدرات والأسلحة. ومن هنا تأتي أهمية وجود الآليات الثنائية والإقليمية للتعاون والتنسيق، التي يجري تحسينها تدريجيا والتي تحقق نتائج مشجعة.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن تحظى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالأولوية لدى المجتمع الدولي، كما تحظى بها لدى حكومة المكسيك.

وترى المكسيك أنه من المفيد للغاية أن يكون لدينا هذا العرض كل سنتين لتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، الذي يصادف بالفعل الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

وفي ذلك الصدد، نحن ندعم التنفيذ التام لبرنامج العمل ونواصل دعمنا الراسخ لآليات المتابعة والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وفي أحدث تقرير وطني لنا، قدمنا بيانات تبين تأمين الأسلحة وتدميرها، وبرامج التبادل لجمع الأسلحة من السكان المدنيين. ويصاحب كل هذا عمليات واسعة النطاق ضد الجريمة المنظمة وحملات للتوعية لمنع حيازة الأسلحة النارية ونقلها واستخدامها بصورة غير مشروعة. ولهذا فإننا نؤيد التوصية ١١ الواردة في تقرير الأمين العام، بأنه ينبغي أن يشجع مجلس الأمن الدول على اتخاذ تدابير للتعاون على التحقق من شهادات المستخدمين النهائيين التي تمنع تحويل مسار الأسلحة الصغيرة.

وتشدد المكسيك، بالاشتراك مع بلدان كثيرة أخرى في المنطقة، على أنه من المهم بشكل حيوي أن يصبح الصك المعني بوسم الأسلحة وتعقّبها ملزما قانونا. كما ندعو أيضا إلى إدراج القواعد المتعلقة بمراقبة الذخيرة في ذلك الصك. ومع ذلك لا يوجد توافق في الآراء، بالرغم من صلته الوثيقة بمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتعتقد المكسيك أنه لا يزال هناك العديد من المجالات التي تستطيع الدول أن تواصل العمل بشأنها، مما يعزز برنامج العمل. وتشمل هذه المجالات التعاون الدولي بشأن وسم الأسلحة وتعقّبها، واعتماد التدابير اللازمة لتنظيم أعمال السمسرة واستعمال شهادات المستخدمين النهائيين، وإدارة مخزونات الأسلحة ومراقبتها على نحو سليم.

وبالإضافة إلى ذلك، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، نحن نعترف بأن برنامج العمل، بالرغم من أهميته التي لا يمكن إنكارها، له مواطن ضعف هامة، بدءا من كونه ملزم قانونا وأنه لا يتناول مسألة الاتجار غير المشروع بالذخيرة. تشعر المكسيك بالأسف لأن برنامج العمل لا يكاد يشير إلى مسألة الحيازة غير المسؤولة للأسلحة من قبل المدنيين أو إلى آثار تلك الأسلحة في المجال الإنساني.

أخيرا، لا يسع وفد بلادي إلا أن يتفق مع الأمين العام على الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تخلفه النزاعات، أو مجرد ظروف انعدام الأمن أو عدم الاستقرار، على التنمية والازدهار في أي بلد. وتشكل كمية الموارد التي

يجب أن تحوّلها الدول إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وآثارها، تكاليف ضخمة وغير عادلة بالنسبة للمجتمع. ويجب أن يتحمل المنتجون الرئيسيون لهذه الأسلحة المسؤولية وأن يزيدوا من عدد التدابير المتخذة لمراقبة إنتاجهم، وفوق كل شيء مراقبة تصديرهم للأسلحة. وفكرة إبرام معاهدة دولية بشأن الاتجار بالأسلحة مبادرة حسنة تؤيدها المكسيك بكل حماس، وإن كانت لا تزال بعيدة المنال. ولذلك، نواصل التأكيد على أهمية هذه المسألة التي ننظر فيها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، في هذا اليوم الأخير لكم، حتى هذه اللحظة، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، أن أهنئكم وأن أشكركم على قيادتكم القديرة للمجلس في هذا الشهر، وعلى عقدكم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر السيدة هوبي على إحاطتها الإعلامية المفيدة.

هناك ما يزيد على ٦٤٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – عندما نتكلم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وترمز لها بالأحرف (SALW) فإن الحرف ''L'' يمكن أن يشير أيضا إلى الأسلحة ''الفتاكة'' ''lethal'' وليس مجرد ''الخفيفة'' – و ١٦ مليون طلقة ذخيرة يجري تداولها اليوم عبر العالم، مع وجود ثمانية ملايين سلاح جديد تدخل السوق كل عام. وفي أحدث النزاعات القائمة يجري الاقتتال أساسا بهذه الأسلحة، وتُستخدم في الحروب الأهلية، وفي الإرهاب والجريمة المنظمة وحرب العصابات. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يكون المدنيون أكثر المتأثرين بها والمعرضين لأخطارها.

وتنظر إسرائيل إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما نقل تلك الأسلحة إلى الإرهابيين، بوصفه تهديدا وشيكا للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم، يرحب وفد بلادي بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) ويود أن يعرب عن تأييده، بوجه خاص، لاقتراح الأمين العام بأنه يتعين إحياء تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة بوصفه أحد الأولويات في ميدان نزع السلاح لهذه السنة.

تحظى مسألة منع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باستمرار بمركز الصدارة لدى إسرائيل في جدول أعمالها. ونعتقد اعتقادا قويا أن التعاون والتنسيق المنسجمين على الصُعُد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي يعززان بذل الجهود الدولية المتواصلة لمنع انتشار الإرهاب ومكافحته. وفي رأينا، أن أفضل طريقة لكبح جماح الانتشار غير المشروع للأسلحة تكون من خلال وجود التزام وتصميم شديدين على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تتضمن سياسة إسرائيل المتعلقة بمراقبة تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضوابط صارمة تهدف، ضمن ما تهدف، إلى منع الصادرات إلى المناطق أو الدول التي تخضع للحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على بيع الأسلحة، والكيانات من غير الدول، والحركات التخريبية والسرية، والجماعات الإرهابية أو مجموعات حرب العصابات، والمنظمات الإجرامية، والمناطق التي يجري فيها نزاع مسلح داخلي.

ونحن نرى أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل خطرا متزايدا بسبب الدور الذي تضطلع به المنظمات الإرهابية. ويجري تمكين الإرهاب والعنف اللذين يشنهما المتطرفون ضد إسرائيل، ولا سيما ضد المدنيين الإسرائيليين، عن طريق النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المنظمات الإرهابية، مثل حماس والجهاد الإسلامي في المناطق الفلسطينية وحزب الله في لبنان. ورغم أن رعاية الدولة للإرهاب ليست

تحديا جديدا للمجتمع الدولي في حد ذاته إلا أن زيادة الحجم والقدرة التنفيذية والتكنولوجيا العسكرية للجهات الفاعلة من غير الدول تذكرنا مرارا وتكرارا أنه لا يمكن للمنظمات الإرهابية أن تتواجد دون دعم دول لها.

وتقوم دولتان متطرفتان في منطقتنا، هما سوريا وإيران، بضخ استثمارات كبيرة في نقل مجموعة متنوعة من الأسلحة إلى حزب الله في لبنان، ومن بينها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى توفير الأسلحة، تدرب إيران أيضا الإرهابيين على أساليب تنفيذ العمليات. وقد تم إرسال عشرات الإرهابيين من حزب الله وحماس للتدريب في إيران في الأشهر الأخيرة وحدها. ويجب على المجتمع الدولي أن يضغط من أجل وضع حد لرعاية الدولة للإرهاب.

ولذلك اقتضت الحالة الأمنية من حكومة بلادي أن لا تدخر وسعا في مكافحة المنظمات الإرهابية ومنعها من الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة نظم الدفاع الجوي المحمولة والألغام وأجهزة التفجير المصنوعة محليا والذخائر والمتفجرات. وتستخدم تلك الأسلحة جميع المنظمات الإرهابية في منطقتنا لشن الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء، بشكل عشوائي ومتعمد على السواء. والمحاولات اليومية لتهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق البر عبر أنفاق تحت الأرض ومن خلال استغلال قوافل المساعدة الإنسانية تؤكد أهمية هذا الخطر.

ودعونا لا ننسى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل تهديدا ليس للدول والمدنيين فحسب، بل وأيضا لحفظة السلام الذين كثيرا ما ينتشرون في مناطق يتم فيها النقل غير المشروع لهذه الأسلحة. وهذا المجلس على علم بحوادث عديدة وقعت خلال السنوات القليلة الماضية. وأود أن أشير إلى حادثة واحدة على وجه الخصوص، والتي وقعت في جنوب لبنان الشهر الماضي فقط – وكما ورد بالتفصيل في الفقرة ٢٤ من أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الوارد في الوثيقة (S/2008/264) – والتي واجهت فيها دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عناصر مسلحة مجهولة الهوية في منطقة عملياتها. في تلك الحالة، كان حزب الله ومؤيدوه الذين يمكنون من وصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين قد شكلوا خطرا جسيما على حفظة السلام وعلى أداء ولايتهم، وكما ذكر ذلك المجلس نفسه.

لقد رحبت إسرائيل باعتماد برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١. وأسهم برنامج العمل هذا إسهاما كبيرا في الجهود الدولية لتحديد الأسلحة في السنوات القليلة الماضية من خلال إثارة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتباره أمرا ذا أولوية أكبر. وقد أعاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ تأكيد الدور الرئيسي لبرنامج العمل. إلا أن إسرائيل، شأنها شأن وفود أخرى، تأسف على أن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى وثيقة توافقية.

لقد شاركت إسرائيل بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى النجاح في إبرام الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ومن شأن تنفيذ هذا الصك، وكذلك برنامج العمل، أن يسهم في الحد من المعاناة البشرية إذا ما نفذتهما جميع الدول. بالنسبة لإسرائيل، وكذلك بالنسبة لسائر الدول في منطقتنا وجميع أنحاء العالم، أصبح تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة هذا أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، نحن نتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي يعقد كل

سنتين بشأن برنامج العمل والذي سينعقد في نيويورك في تموز/يوليه، ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع تنفيذي وعملي المنحى. ويحدونا الأمل في أن يكون مجلس الأمن شديد اليقظة في عدم السماح بتسييس هذه المسألة الحيوية، وكما يبدو أن هذا هو هدف عضو واحد على الأقل من أعضاء المجلس. ونحن نعتبر أنها خطوة أساسية وحاسمة نحو إحراز تقدم في عملية السلام.

ونتيجة لهذا الالتزام، فإن إسرائيل مستعدة لمواصلة الجهود الرامية إلى وضع معايير لضبط عمليات النقل بغية الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن تشمل هذه المعايير تنفيذ صك الوسم والتتبع، والامتثال التام لعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، وتقييم مخاطر تحويل مسار الأسلحة إلى مستخدمين نهائيين غير مشروعين، وفرض حظر على نقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة إلى جهات من غير الدول، وإدارة ومراقبة المخزونات بشكل مرضٍ، فضلا عن تدابير أخرى مماثلة.

وعند تناول العلاقة بين الأسلحة غير المشروعة وصون السلام والأمن الدوليين فإننا نميل إلى التركيز على الإحصاءات والأرقام لتعزيز دعوتنا من أجل العمل، ولكن يجب أن نتذكر أن وراء كل ضحية تسقط من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – سواء كان ذلك في صراع مسلح أو حرب أهلية أو من الإرهاب – هناك وجه واسم لشخص محبوب، والآن فقدته أو فقدها للأبد أسرة وأصدقاء أعزاء. وفي حين أن المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي تقنية إلى حد كبير، إلا أن عواقبها في أغلبيتها الساحقة عواقب إنسانية. ومن ثم فإن الدرس المستخلص للمجتمع الدولي واضح. أيا كانت الخلافات القائمة بشأن المسائل التقنية فإن ترددنا بشأن التنظيم – والأسوأ من ذلك استمرارنا في السماح بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الفتاكة وبرعاية الدولة للإرهاب – لن يؤدي إلا إلى تفاقم المخاطر التي تهدد المدنيين.

وحتى تفي الدول بالتزاماتها تجاه مواطنيها وتضمن سلامتهم وأمنهم، يجب أن يكون هناك عزم جماعي على منع نشوء الحالات التي تكون فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة العدوانية الأخرى مهددة للسكان المدنيين. وإسرائيل من جانبها مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في تعزيز نظم الأسلحة القوية بشكل مناسب وفي ضمان سلامة وأمن جميع المواطنين في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة شتيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أولا وقبل كل شيء أود أن أشكركم، سيدي، على إجراء هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر المديرة ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على عرضها لتقرير الأمين العام.

وحرصا على الوقت، سيوجز الاتحاد الأوروبي بيانه. ويجري تعميم النص الكامل الذي يشكل بياننا الرسمي.

يرى الاتحاد الأوروبي أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتوافرها على نطاق واسع والاتجار غير المشروع بها هي من بين أخطر التحديات والتهديدات للاستقرار والأمن العالميين، وكذلك للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والازدهار. وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر والمتفجرات المرتبطة بها، هي عامل مغذ للغالبية العظمى من الصراعات.

ولقد وضع الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ استراتيجيته الكاملة لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها على نحو غير مشروع. وتضع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت عنوان واحد جميع الصكوك، السياسية والمالية، وتضعها تحت تصرف الاتحاد لمكافحة الآفة التي يمثلها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويظل الاتحاد الأوروبي مساهما رئيسيا في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة غير المشروعة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي للكثير من الإجراءات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك تدمير مخزوناتها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم المالي والتقني إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والترتيبات الإقليمية المشاركة في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها، والقضاء على مخزونات الأسلحة الصغيرة والذخيرة الخطرة.

ونحن ملتزمون بالحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وسوء استخدامها، والتي تتسبب في مصرع مئات الآلاف من البشر كل عام. ولقد التزمنا بمعالجة هذه المشكلة عن طريق برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجب أن نقوم معا بتقييم إنجازاتنا وأوجه قصورنا في تنفيذ برنامج العمل، الذي يؤدى دورا حيويا في كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، تعقد الدول الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونؤيد بقوة النهج القائم على النظر المركّز الرامي إلى تحقيق نتائج في عدد قليل من المسائل بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل. ونطلب إلى الدول الأعضاء جميعها الاشتراك في هذا الاجتماع الهام، ونؤكد على الحاجة إلى القيام بعملية مستمرة على الصعيد العالمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالتقرير الأخير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258). ونعتقد بقوة أن الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالأمين العام لتقديم تقرير عن تنفيذ برنامج العمل ستيسر كثيرا زيادة النظر في التنفيذ من جانب جميع الدول الأعضاء، والأعمال التحضيرية لاجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار اهتمام مجلس الأمن بمسألة الأسلحة الصغيرة. ونتشاطر الرأي القائل بأنه بغية إحراز تقدم حقيقي في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، ينبغي للدول أن تركز على تعزيز جملة أمور منها، بصفة خاصة، الأمن المادي وإدارة المخزونات؛ وتدمير الفائض؛ والوسم والتتبع؛ وتعزيز الضوابط على الصادرات والحدود؛ ومراقبة أنشطة السمسرة. ولا بد أن تكبح الدول فرص تحويل الأسلحة والذخائر غير المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة.

ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيواصل إيلاء اهتمام خاص للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونطلب إلى الدول جميعها أن تبذل قصارى جهدها للإسهام في

الكفاح ضد تلك الآفة التي تفتك بالآلاف من البشر كل يوم. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدوره في هذا المسعى المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

السيد ريينا إدياكيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشارك، لأول مرة، في جلسة لمجلس الأمن تركز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية، والنظر في هذه المشكلة المعقدة واستعراض الإجراءات التي قد نتخذها لتحديد السبل اللازمة لتجنب الآثار المدمرة واللاإنسانية لهذه الأسلحة، والحد من العنف الذي تفضي إليه في البلدان والمجتمعات المتضررة.

وأهنئكم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة الهامة التي اتخذتموها خلال ترؤسكم للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

إنها لحقيقة واقعة أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها أكبر الآثار تدميرا في أفقر البلدان وأشدها تضررا من الناحية الاقتصادية. ولقد أدى الصراع السابق في منطقة أمريكا الوسطى إلى وجود كميات لا حصر لها من الأسلحة، تجاريا وعسكريا، غير المسجلة والتي لا تخضع للمراقبة. وأسعار هذه الأسلحة رخيصة ويسهل نقلها وتخزينها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. ويتم نشر معظم هذه الأسلحة عن طريق شبكات توزيع سرية، وتستخدمها مجموعات ومنظمات إجرامية تسعى إلى تقويض النظام الاجتماعي وتستخلصها ضد المدنيين دون تمييز.

ولم تفلت هندوراس من الآثار السلبية لهذه الأسلحة، وتعين على حكومتنا أن تعتمد تدابير وطنية وإقليمية ودولية لعلاج مشكلة طويلة الأمد أضرت بالأمن الوطني في بلدان كثيرة. وعلى الصعيد الوطني، ركزت سلطاتنا، على امتداد السنوات الخمس الماضية تقريبا، على كفالة الامتثال الصارم للتشريع الوطني لتنظيم حيازة المدنيين للأسلحة وإنشاء قاعدة بيانات موثوق بها عن كميات هذه الأسلحة في بلدنا. وتم حتى الآن تسجيل ما يزيد على ١٥١ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني. إلا أنه على الرغم من التزام الحكومة والجهود المشتركة مع المجتمع المدني، لم يكن بالمستطاع ممارسة السيطرة التامة على هذه الأسلحة.

ومسألة الاتجار بالأسلحة مسألة معقدة في حد ذاتها وزاد من تعقيدها الجريمة المنظمة الإقليمية في أمريكا الوسطى التي تستغل حرية تنقل الأشخاص والسلع ورأس المال في نقل الأسلحة من مختلف الأحجام بنوايا إجرامية. ويبين هذا بجلاء أن المشكلة تتجاوز الإطار الوطني، ومن ثم يجب علاجها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، ثمة مسألة ذات أهمية أساسية من الناحية الاستراتيجية وهي أن تعزيز الديمقراطية في أمريكا الوسطى شهد عملية تسريح لقطاعات من الجيوش النظامية. ولم يضطلع بعملية التسريح هذه بطريقة سليمة؛ وتركت آلافا من الضباط وعشرات الآلاف من الجنود عاطلين وبلا موارد. وكان لهذا أثره السلبي الذي تمثل في التخلي عما يمكن أن يسمى بالعمالة المؤهلة؛ وانتهى الأمر بتجنيد بعضهم في إطار الجريمة المنظمة.

ونستخلص من ذلك أن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتسريح الجيش في أمريكا الوسطى والجديرة بالثناء يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية إن لم يضطلع بها على النحو السليم. وتوضح تجربة أمريكا الوسطى ما ينبغي لنا ألا نفعله.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، وقّعت هندوراس اتفاقية البلدان الأمريكية

لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٨ في منطقة أمريكا اللاتينية. وهكذا، فنحن نسعى، في إطار إقليمي، إلى اتخاذ إجراءات موضوعية لتيسير التعاون فيما بين الدول، من خلال جملة أمور، منها تحسين تبادل المعلومات والتجارب في مجالات تصنيف الجرائم؛ ووسم الأسلحة، والتحقق من تراخيص صادرات الأسلحة؛ والتعاون والمساعدة التقنيين. ويؤيد بلدي، هندوراس، إعلان أنتيغوا وغواتيمالا للاجتماع التحضيري الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، نحن طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نفهم نطاق البروتوكول والاتفاقية والالتزامات التي اضطلعنا بها.

وفي الختام، أود أن أؤكد أننا نشارك في هذه المناقشة بروح بنّاءة؛ ونؤكد من جديد، من خلال المجلس، التزامنا إزاء مكتب شؤون نزع السلاح ودعم أنشطته في هذا المجال. ونشيد أيضا بالأمين العام بان كي - مون على روح التجديد التي يتسم بها وعلى أعماله النشطة لتعزيز الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لكم لعقد مناقشة اليوم بشأن الأسلحة الصغيرة. ونحن ممتنون أيضا للسيدة هانا لوري هوبي على عرضها لتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258). ويوفر التقرير دليلا قيّما لتوجيه مناقشاتنا.

وفي معظم التراعات الدائرة في الوقت الراهن، تستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من أجل تحقيق السلام والتنمية في بلدان ما بعد انتهاء الصراع.

ومسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتطلب نهجا متعدد التخصصات، حيث أنها تهدد الأمن البشري في حلقة السلام والتنمية. وينجم عن الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة عدد كبير من الضحايا، وهو يطيل أمد الصراعات المسلحة. وتنشأ عنه، كذلك، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل مشكلة الجنود الأطفال، وعرقلة جهود إعادة البناء والتعافي بعد انتهاء الصراع.

وقد ظلت اليابان تشارك على نحو نشط في جهود الأمم المتحدة لمجابهة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتقدم بمبادرات لتشجيع تنفيذ قرار الجمعية العامة بهذا الشأن في كل عام تقريبا منذ العام ١٩٩٥. إذ ظللنا نعمل عام ٢٠٠١ بالتعاون مع كولومبيا وجنوب أفريقيا من أجل هذه الغاية.

إننا على اقتناع بأن تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه أمر أساسي. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بشكل خاص باعتماد الصك الدولي للتعقب في عام ٢٠٠٥، وبتقديم التقرير المتعلق بالسمسرة غير المشروعة من

جانب فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٧ (A/62/163/Corr.1).

إن العمل الأهم الماثل أمامنا، في هذا السياق، هو إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ولهذه الغاية، أود أن أتقدم بمقترحين. أولا، ينبغي لنا أن نستغل استغلالا كاملا اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل. ويحدونا الأمل أن يكلل اجتماع الدول الثالث الذي يُعقد مرة كل سنتين لاستعراض التنفيذ، والمقرر انعقاده في تموز/يوليه، بالنجاح، لأنه سيكون فرصة لإجراء مناقشة موضوعية ذات منحى عملي بشأن المسائل ذات الأولوية، مثل التعاون الدولي والمساعدة الدولية، والسمسرة غير المشروعة، وإدارة وإزالة فائض مخزونات الذخيرة. ثانيا، ينبغي تعزيز التعاون الدولي والمساعدة الدولية بغية دعم احتياجات البلدان والمنظمات الإقليمية في بناء قدراتها.

ومن جانبنا، ما فتئت اليابان تعمل بنشاط لدعم وتعزيز الصك الدولي للتعقب، بما في ذلك دعم ورشة العمل دون الإقليمية التي عُقدت مؤخرا في وسط وغرب أفريقيا. وقدمت اليابان المساعدات للمشاريع في العديد من البلدان، بما في ذلك في آسيا وأفريقيا، بغية بناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية على جمع وإدارة وتدمير المخزون من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ومراقبة الاستيراد والتوريد، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني.

ويحتاج البعدان الإقليمي ودون الإقليمي إلى الدعم والتأكيد من أجل التنفيذ الفعال. وفي الآونة الأخيرة، دعمنا، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إنشاء لجان وطنية في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، بغية التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأثناء اختيار وتنفيذ المشاريع، ينبغي لنا أن نقوم بعملية تنسيق أفضل بغية مواءمة احتياجات الدول مع الموارد المتاحة وتحقيق نتائج ملموسة.

وأود أن أشير إلى جهد آخر في سبيل وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتنظيم نقلها. واليابان، بوصفها بلدا غير مصدر للأسلحة، تولي أهمية كبيرة لضوابط النقل من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذا نؤيد المبادرة الرامية إلى إبرام صك شامل ملزم قانونا، يضع معايير دولية مشتركة لاستيراد وتوريد ونقل الأسلحة التقليدية. وسيكون عقد معاهدة لتجارة الأسلحة مبادرة قيّمة في هذا المجال.

إننا نرحب بمواصلة مجلس الأمن توجيه أقصى قدر من الاهتمام للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بوصفه سببا هاما لانعدام الأمن، مستفيدا من المساهمات القيّمة للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد موباري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة، سيدي الرئيس، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بند الأسلحة الصغيرة في جدول الأعمال. إننا نرحب بتقرير الأمين العام وما تضمنه من تحليلات وملاحظات وتوصيات.

ويلاحظ وفد بلدي مع القلق البالغ أن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة واستعمالها ما زالت تغذي الصراعات وتقوض التنمية وحقوق الإنسان وأمن العالم، وخاصة في أفريقيا. ففي القارة الأفريقية، يمكن وصف الأسلحة الصغيرة بأنها أسلحة دمار شامل، استنادا إلى عدد الوفيات التي تكون تلك الأسلحة مسؤولة مباشرة أو غير مباشرة عنها.

إن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وجميع الدول المجاورة لهما كان له دور كبير في تقويض السلام، وتأجيج العنف والجريمة وتغذية الحروب الإقليمية. ونتيجة لذلك، تسببت كل تلك العوامل بآثار اجتماعية واقتصادية ضارة، خاصة وأن الأمن والتنمية مترابطان على نحو لا يقبل الانفصام. وفي حقيقة الأمر، أنه بهذا المعدل، لا غرابة في أن القارة الأفريقية ربما لا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وتمثل المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة جزءا من أسباب ذلك.

لقد أصدرت بلدان منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي إعلان نيروبي في عام ٢٠٠٠ بوصفه جزءا من برنامج مكافحة آفة الأسلحة الصغيرة، وأنشأت بموجبه أمانة معنية بالأسلحة الصغيرة، بوصفها منصة إقليمية لاحتواء مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اعتمد المؤتمر الوزاري الاستعراضي الثالث لإعلان نيروبي اتفاقا تحولت بموجبه الأمانة إلى المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد قام المركز بأعمال هامة في التنسيق بين الدول الأعضاء ومساعدتها على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقرارات والصكوك ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحقق المركز نجاحا في تنسيق التفاعل بين مراكز الاتصال الوطنية، والوكالات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني ومعاهد الأبحاث، بالإضافة إلى بناء القدرات وتشاطر المعلومات. وقد كفلت الإرادة السياسية والملكية والشراكة فيما بين الدول الأعضاء تحقيق مكاسب ملموسة في سبيل الأهداف النبيلة للمركز.

وعلى المستوى الوطني، يقوم مركز الاتصال الوطني الكيني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تشارك فيه الحكومة والمجتمع المدني، بأداء وظائفه بمساعدة المركز الإقليمي. وخلال السنوات الخمس الماضية، عزز مركز الاتصال الوطني قدراته ووسع ولايته بحيث تشمل بناء السلام، وإدارة الصراع وتنفيذ آلية الإنذار المبكر التابعة للسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى تعزيز خدمات الشرطة التي يوجد مقرها في المجتمعات المحلية.

وعلى المستوى العالمي، يجب أن يتفق المجتمع الدولي على تدابير عملية لمراقبة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ما برحت تجلب الموت وزعزعة الاستقرار لمئات الآلاف من المدنيين. وقد وقفت كينيا مع البلدان التي تشاركها الرأي في مقدمة مؤيدي القرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة باعتبار ذلك جزءا من التدابير العملية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة والخفيفة. إننا نرى أن من الأهمية بمكان أن يضع المجتمع الدولي آلية للاتجار المسؤول بتلك الأسلحة من خلال صك ملزم قانونا، يحدد معايير دولية لاستيراد وتوريد ونقل الأسلحة الصغيرة. وكينيا على اقتناع بأن معاهدة تجارة الأسلحة قابلة للتحقيق وتأتي في حينها. إنها مسألة بقاء للمجتمعات في منطقتنا من العالم، وبالتالي أناشد الدول الأعضاء الأخرى المشاركة في الدفاع عن هذه القضية النبيلة.

وفضلا عن ذلك، تكرر كينيا تأكيد دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، ما فتئنا ندعم عمل فريق الخبراء الحكوميين في جهودهم لتعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة السمسرة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها. وتحث كينيا الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة مشاركتها النشطة في الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن التصدي بنجاح لتحديات الأسلحة الصغيرة يقتضي الاستجابة المنسقة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، ويتعين على جميع الوفود العمل معا بروح التعاون. وهذه ليست إساءة لتجارة السلاح، بل مسألة تتعلق بكوننا تجارا ومستهلكين نتحلى بالمسؤولية. إن سلامة المجتمعات في المناطق التي تغزوها الأسلحة الصغيرة مسألة أساسية، كما هو الحال، في النهاية، بالنسبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والوقت ليس في صالحنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد إهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص التهاني بالأعمال التي ظللتم تضطلعون بها خلال شهر رئاستكم. وقد حظيت أعمالكم بالتقدير في هذا المحفل. كما أود أن أعرب عن تقدير حكومة بنن للأمين العام على تقريره الشامل والتحليلي بشأن المسألة المعقدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عرضته علينا السيدة هانا لوري هوبي، مديرة مكتب شؤون نزع السلاح، ونائبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

وما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤثر بشكل مأساوي على مجريات التاريخ المعاصر. وانتشارها السريع يجعل منها آفة حقيقية من حيث العدد الهائل من الأرواح التي تودي بها كل سنة. وأصبحت هذه الأسلحة أسلحة دمار شامل حقيقية بكل ما في الكلمة من معنى. وتسهم الأسلحة الصغيرة في إضعاف الدول، وتشجع على نشوء ظواهر ضارة تعيق جهود المجتمع الدولي للمضي قدما صوب تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ونشكر الأمين العام على تلخيصه، في تقريره الزاخر بالمعلومات، لما اتُخذ من إجراءات جريئة في إطار تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدد من التوجهات الجديدة نسبيا التي سلط التقرير الضوء عليها. وسأذكر قليلا منها دعما لرأيي.

بادئ ذي بدء، لعلنا نلاحظ أن مواقع إنتاج الأسلحة الصغيرة أصبحت الآن أقرب إلى أسواقها المحتملة. وهنا، شدد الأمين العام على تزايد الإنتاج الحرفي خارج الإطار القانوني. ولنلاحظ أيضا الزوال التدريجي للتمييز بين الاتجار بالأسلحة الصغيرة والسمسرة فيها، وللخط الفاصل بين التخلف، وعدم الاستقرار، والضعف، والأزمة، والحرب، فضلا عن تفاوت أثر عمليات جمع الأسلحة الخفيفة وتدميرها. ويتجلى الدليل على هذا الخلط في الحالة السائدة في مختلف البلدان التي يقع فيها هذا التدمير.

وترتبط هذه الحالة بكمية المخزونات المتداولة الآن. وهنا، من المهم أن نتخذ تدابير فعالة لمنع عمليات النقل غير المشروعة، لا سيما تعزيز الرقابة على الاستخدام النهائي، الذي كثيرا ما يشكل تدبيرا هاما للغاية يجب أن يصبح أولوية بالنسبة للدول التي ترغب في احتواء انتشار الأسلحة الخفيفة على نحو فعال.

وشكلت هذه الملاحظات نبراسا لتوجيه النهج الذي اتبعته حكومة بنن، التي وضعت قائمة تضم منتجي الأسلحة الحرفيين على الصعيد الوطني، وتقوم بفرض رقابة صارمة على أنشطتهم. وينظم تلك الأنشطة الآن مرسوم. ويتم، بالتالي، احتواؤها ضمن حدود ما هو مقبول من حيث المعايير الدولية القائمة على نطاق الأمم المتحدة وفي إطار التعاون دون الإقليمي، لا سيما اتفاقية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجاري التصديق عليها حالياً.

وتؤيد بنن تماما تحليل الأمين العام بشأن ضرورة اتباع نهج متكامل في الجهود الرامية إلى التحكم في الأسباب الكامنة والأسباب الهيكلية، على نحو خاص، للصراعات والعنف المسلح، مع التصدي الفعال للعوامل التي تؤثر في الطلب على الأسلحة الخفيفة. وذلك هو الهدف الرئيسي للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا، الذي ينبغي أن ننفذه بصورة منهجية، بالترادف مع الصكوك الدولية السارية الآن، وبالاشتراك مع الأطراف الفاعلة في هذا المجال، واقترانا، في الوقت ذاته، بتحقيق التآزر بين الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، ومراعاة مشكلة العنف المسلح في استراتيجيات مكافحة الفقر وتعزيز سيادة القانون والأمن البشري.

وبالنظر إلى الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، ينبغي أن نشدد على أهمية عمليات الحظر التي تفرض على الأسلحة باعتبارها وسيلة لإنهاء الصراعات وتيسير الجهود الرامية إلى تسويتها في آخر المطاف. ونرحب بما اتخذه مجلس الأمن من تدابير داعمة لجعل الدول تحترم وتنفذ الحظر بصورة مستمرة كلما تسنى ذلك. وسوف تتعزز فعالية هذا التنظيم إذا شمل تقييما للقدرة الفعلية للدول المجاورة على تنفيذ عمليات الحظر تلك بغية إيجاد الدعم المطلوب.

وفي ما يتعلق بالأثر الاجتماعي للأسلحة الصغيرة، فإننا نرحب بتشديد التقرير على استرعاء الانتباه إلى حماية الأفراد الضعفاء المتضررين بالعنف المسلح. وقد أسهمت بنن من خلال القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في وضع إطار لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلاوة على الفتيات والنساء، اللائي يراعي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مشاكلهن الخاصة، ينبغي أن نولي الاهتمام لحالة المسنين أيضا. فهم يعانون كثيرا من آثار الصراعات المسلحة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهم، حتى وإن كان من المفروض أنهم مشمولون بالجهود التي تبذل لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وعلى المجتمع الدولي أن يوجد الوسائل لخفض فعال لعدد الأسلحة المتداولة في العالم حاليا، من خلال زيادة توعية البلدان المُصنعِة، ودعم المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك الغرض. وتؤيد بنن إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، والإعلان الأفريقي المعتمد في نيروبي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بشأن الموضوع ذاته. ونرى أيضا أن تحديد أهداف كمية سيكون مجديا للغاية.

ويمكن للاجتماع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن يشكل إطاراً لإجراء مناقشة متعمقة بشأن هذه المسألة. وينبغي أن يولي أيضا اهتماما خاصا لمكامن الضعف في برنامج العمل، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام.

ويمكن إضفاء المصداقية على الأهداف الكمية، خصوصا، من خلال تحديد الفائض من مخزونات الأسلحة والذخائر وتدميرها. ويضطلع مجلس الأمن بدور هام في هذا الصدد، جنبا إلى جنب مع لجنة بناء السلام. وسيشكل إصلاح قطاع الأمن في الدول الضعيفة أو الدول الخارجة من الصراع إطارا مناسبا لاتخاذ إجراء منهجي على الصعيد الدولي في هذا المجال. ويمكن أن يحسن ذلك كثيرا الآفاق المتاحة للبشرية في مجال السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أراكم اليوم، أيها السفير كومالو، في نهاية رئاسة مثمرة لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل هذا.

كما نشكر السيدة هانا لوري هوبي من مكتب شؤون نزع السلاح على عرضها لتقرير الأمين العام.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بحكم يسر الحصول عليها وسوء استخدامها، تشكل تهديداً كبيراً لأمن الدول. وتؤدي هذه الأسلحة إلى تفاقم الصراعات، كما أنها تؤجج الإرهاب الدولي، وتقوض جهود بناء السلام، وتتسبب في معاناة شديدة. وبالتالي، يجب مناقشة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع المحافل ذات الصلة والمناسبة، سواء في سياق نزع السلاح، أو الأمن الوطني، أو الأمن العام، أو من منظور إنساني. ويتطلب حل هذه المشكلة التزام جميع الدول ومساعدة المجتمع المدني، فضلاً عن الإسهامات الضرورية للكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقد دأب المجتمع الدولي على العمل بصورة متضافرة من أجل وضع آليات فعالة للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، ينبغي الاستمرار في إيلاء الاهتمام لعملية رصد تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل المعتمد في مؤتمر عام ٢٠٠١.

ومن الواضح أن تجربتنا الجماعية في تنفيذ برنامج العمل كشفت عن بعض أوجه القصور فيه. فالأهداف الطموحة للبرنامج ما زالت بعيدة المنال. وما زال تحقيقها يتطلب تعزيز الالتزام والإرادة السياسية من جانب الحكومات والمجتمعات المدنية. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة في ضوء الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا يزال يتعين معالجة الكثير من المجالات بصورة مناسبة.

إن تقرير الأمين العام الحالي يلقي الضوء على بعض المجالات، حيث نرى أن من الممكن إحراز تقدم. وبوجه خاص، نرحب بالتوصية المتمثلة في وضع إطار دولي للتصديق على شهادات المستخدمين النهائيين والتوفيق بينها وتوحيدها. وسيمثل ذلك خطوة هامة نحو تحسين الرقابة على الاستيراد والتصدير. إن تفعيل الرقابة على نقل الأسلحة وتنفيذها وتعزيزها مسؤولية مشتركة على عاتق جميع الدول وتدبير هام جداً لوضع حد لتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق غير المشروعة. ونحن نؤمن إيماناً راسخا بأنه يتعين أن تسفر المداولات بشأن هذه المسألة عن صك دولي ينظّم على نحو فعال التجارة المشروعة بالأسلحة التقليدية دون المساس بحق الدول في تصنيع هذه الأسلحة واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها.

كما يشير التقرير إلى بعض النقاط الجديرة بالاهتمام والتي ينبغي إبرازها. فهو يشير إلى أن مسألة الذخيرة لا يتناولها برنامج العمل أو الصك الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة، بيد أنها تمثل عنصراً رئيسياً في إطار مسألة الأسلحة الصغيرة.

ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن وضع برنامج العمل غير الملزم قانونا قد يوحي بمنحه أولوية أدنى من اللازم. ونرى أن الشيء نفسه أيضا ينطبق على صك الوسم والتعقب.

أما بخصوص مسألة تدمير مخزونات فائض الذخيرة وإدارة المخزونات، فالبرازيل تعي المشاكل المتعلقة بالأمن والسلامة التي يمكن أن تنشأ عن الإجراءات غير المناسبة، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع. ومع ذلك، فإن تقرير ما يمثل كميات فائضة هو من صلاحية السلطات الوطنية المعنية، بما يتماشى مع النظم القانونية والدستورية الوطنية ذات الصلة، على النحو الوارد في برنامج العمل.

وهناك وعي متزايد في البرازيل بخصوص أهمية تحديد الأسلحة النارية من جميع الجوانب، نظرا لأثرها على الأمن العام. ففي عام ٢٠٠٤ أطلقت الحكومة الاتحادية، بالتعاون

مع حكومات الولايات ومنظمات المجتمع المدني، حملة لنزع السلاح على الصعيد الوطني ترمي إلى تعزيز ثقافة السلم وزيادة الوعي العام بالمخاطر الكامنة في حيازة الأسلحة وتشجيع التخلص منها طوعا.

وبين تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، جمعت الحملة ٠٠٠ ٤٦٤ سلاح ناري، مما اعتُبر أيضا أمراً أساسياً في التقليل من حوادث القتل. وقبل الحملة، كانت معدلات جرائم القتل تتزايد بصورة مستمرة في البرازيل. وتم عكس هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٤، حيث انخفض ذلك المعدل البغيض بنسبة ١٢ في المائة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦. وفي ضوء هذه النتيجة الإيجابية، أعادت الحكومة البرازيلية مؤخرا إطلاق الحملة.

وكانت هناك مستجدات هامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. فإلى جانب تعزيز التدابير التشريعية الداخلية، تعكف البرازيل على تعزيز التعاون تدريجياً مع الشركاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن شأن تنفيذ برنامج العمل وزيادة تطويره تعزيز أهمية التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للتحدي العالمي في هذا المجال عن طريق استجابات منسقة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، لا تزال هناك ثغرات تسمح بتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق غير المشروعة. ونرى أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل. ولذلك ستستمر البرازيل في العمل بتصميم نحو تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد بريز غويتييريز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر السيدة هوب على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام.

وتكتسي هذه المناقشة، التي لا يجريها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع لأول مرة، أهمية خاصة في ضوء اجتماع الدول الأعضاء الثالث المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولئن كان انبثاق برنامج العمل وطبيعته مبادرة من الجمعية العامة، فإننا نرى أن مشاركة مجلس الأمن ضرورية بغية نجاحها على النحو الواجب، نظرا لوظيفته، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون الأمن والسلام الدوليين.

منذ عام ١٩٩٩، ما انفك المجلس يتكلم عن آثار هذه الظاهرة وحدَّة الصراعات المسلحة وطول فتراتها وكيف أنها تقوض اتفاقات السلام، وتحدث تعقيدات في الجهود الرامية إلى بناء السلام وتزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. وتكلم مؤخرا عن العواقب الإنسانية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

أما بخصوص التوصية ١ الواردة في تقرير الأمين العام، فإن التزام غواتيمالا يتضح عن طريق مشاركتها في برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة لأمريكا الوسطى ذي النطاق الإقليمي. وأحد محاور عمله هو تبادل المعلومات فيما يتعلق بالرقابة والتعقب. وقد يسّر هذا البرنامج تبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وساعد أيضا على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه على الحدود.

إننا نشعر بالقلق من أن طبيعة وطموح الصك الدولي المعتمد بشأن وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة وتعقبها لا يتطابقان مع احتياجات أكثر البلدان تضررا. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف لاحقا. ونشعر أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى إحراز نتائج أفضل في الأحكام الشاملة الأخرى من برنامج العمل التي لا تزال في حاجة إلى المعالجة.

إن الاقتراح المتمثل في إعداد قوائم أساسية بالموجودات بغية وضع مؤشرات كمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اقتراح حسن التوقيت.

ونرحب بالإشارة التي وردت في التقرير إلى إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استضافت غواتيمالا اجتماعاً لبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بغية وضع استراتيجية لتنفيذ خطة العمل التي تأتي استجابة للولايات الواردة في إعلان جنيف. ومثّل ذلك الاجتماع جهداً سياسياً يرمي إلى إدراج الحاجة إلى نهج شامل للمشكلة العامة الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها في الخطط الإنمائية للبلدان.

وكان مرفقا بذلك الإعلان إعلان غواتيمالا بشأن العنف المسلح والتنمية الذي تم اعتماده وسيكون هو الأساس الذي يقوم عليه العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي للتقليل من العنف المسلح من منظور إنمائي. وقد وافقت غواتيمالا على أن تكون البلد التجريبي الأول، والأعمال التحضيرية جارية في الواقع للبدء في تنفيذ إعلان جنيف على أرض الواقع.

إن جوهر التوصية ٤ يغطي أحد المجالات الرئيسية لصلاحيات مجلس الأمن في هذا الصدد. وبالتالي، نرى أن النهج الشامل لا يقتضي فرض مجلس الأمن لعمليات حظر حاسمة وحسنة التوقيت فحسب، بل ومراقبتها مراقبة صارمة.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها لجان الجزاءات وآلية الرصد التابعة لها للإشراف على الامتثال لتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونحن على ثقة من أن أعمالها في المستقبل سوف تتعزز بفضل تضمين الدول الأعضاء تشريعاتها الوطنية تدابير لمنع انتهاك عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن.

وفضلاً عن ذلك، وحسبما يتضح من التوصيات ٦ و ٧ و ٩ للأمين العام، من الأهمية بمكان أن يتمكن المجلس من إدماج العناصر ذات الصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تدمير فائض المخزونات. ويشجعنا أن ذلك قد بات موضع تنفيذ بالفعل، ونحن نرحب بكون المجلس قد أحاط علماً بأهمية تطبيق معايير دولية وإقليمية واسعة النطاق، وذلك بإدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الجنود.

وعلى الصعيد الوطني، بذلت غواتيمالا جهداً كبيراً بصدد تنفيذ برنامج العمل. وفي عام ٢٠٠٤، أُنشئت اللجنة الوطنية للقضاء على الأسلحة النارية غير المشروعة وخولت بولاية صياغة وتنسيق وتنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح، وذلك في إطار سياسة دولتنا للأمن المدني. وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي تحقق أيضاً تقدم له أهميته. وكانت غواتيمالا مقراً للاجتماع التحضيري لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. واعتمد إعلان أنتيغوا غواتيمالا في ذلك الاجتماع. وتضمن الإعلان آراء البلدان بشأن إحراز تقدم بصدد تنفيذ برنامج العمل والتصدي على نحو فعال لمواضيع لم تُعالج على نحو كافٍ في برنامج العمل. ومما يؤسف له أن توقعات إعلاننا تجاوزت إلى حد كبير نتيجة مؤتمر الاستعراض الذي عقد في عام ٢٠٠٦.

وينص إعلان أنتيغوا غواتيمالا على أن عمليات نقل الأسلحة والذخيرة عن طريق سماسرة غير شرعيين تشكل خطرا من أكبر الأخطار يتمثل في تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أسواق غير شرعية، بما في ذلك الأطراف من غير الدول. ولذلك، تقترح غواتيمالا اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية. ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين وبعمله في مجال التصدي لهذه المسألة.

وأخيراً، يُعرب وفدي عن اعتقاده بأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن الزخم الذي تولد في الجمعية العامة، سوف تتعزز من خلال هذا النوع من المناقشة. ونعتقد بأن ذلك يعني دفعة سياسية إضافية من أجل تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١، وسوف يكفل مواصلة الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي بصدد مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبقى عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة الثالثة عصراً.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.